ما حُذِف من الحروف في العربية لكثرة الاستعمال

أ.م.د. عبد الستار مهدي علي
كلية التربية الاساسية-جامعة بابل

المقدمة

دراسة ظاهرة من ظواهر اللغة العربية تعني الوقوف على وجه من وجوه اعجاز هذه اللغة الكريمة، التي شرّفها الله تعالى، فأنزل بها كتابه الكريم، ويعدّ (الايجاز) ابرز سمات هذه اللغة، فالعرب الى الأيجاز أميل، وعن الاكثار أبعد، وقد اخترت إحدى طرائق الوصول الى هذا الايجاز موضوعاً لهذا البحث، وهو (حذف الحروف لكثرة الاستعمال)، وعلة (كثرة الاستعمال) واحدة من أبرز الوسائل التي اعتمدها العربي وصولاً الى الكلام الموجز الخفيف على اللسان، وكانت هذه العلة حاضرة في تفسير كثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام، ولا يستطيع بحث في مثل هذه الصفات أَنْ يحيط بجزيئات مثل هذا الموضوع كلها، فما حذف، كما يرى سيبويه، لكثرة استعمالهم كثير، وهو أكثر من أن يحصى (الكتاب: 2/129، 3/389)، وما يحذف، عند ابن جني، أكثر من أَنْ يُذكر (سر صناعة الاعراب: 2/185)، ولهذا فقد اقتصر هذا البحث على ما يحذف من الحروف من بين أقسام الكلام، ولأنها أوسع الأقسام حذفاً، وعلى نماذج مختارة من حذف (حروف المباني)، و (حروف المعاني) ، موزعة على مجموعة من المفردات، وأساليب الكلام.

اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على مقدمة، وتمهيد: يتناول علة (كثرة الاستعمال) في التراث اللغوي العربي. وأثرها في صور التغيير في المبنى والمعنى من الكلام العربي،ومبحثين الأول: الحذف في (حروف المباني)، والثاني: الحذف في (حروف المعاني).

اعتمد الباحث على أمهات كتب النحو و اللغة، في مقدمتها: كتاب سيبويه، والمقتضب، وكتب ابن جني، والرضي، وغيرها، ولم ينس الباحث الرجوع الى بعض كتب المحدثين، وصولاً الى الإحاطة بجوانب الموضوع، ومذاهب النحاة في المسائل المطروحة. وما يتمناه الباحث هو أَنْ يساهم هذا الجهد المتواضع، في خدمة هذه اللغة الكريمة، وأَن يكون قد قدّم لمحبي العربية ما يقربهم اكثر الى لغتهم، ويكشف لهم عن وجه عزيز من وجوه اعجاز هذه اللغة، والله الموفق.

الباحث

التمهيد

كثرة الاستعمال في التراث اللغوي العربي

المعروف أَنَّ العرب الى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، والاشارة عندهم أبلغ من العبارة، وكانوا يأتون بالحرف الواحد فيغني عن الكلام الكثير المتناهي في الطول، فجاءوا بحروف الاستفهام، والشرط، والعطف، ما يدلل على إيثارهم قوة الايجاز،[1]وكان الحذف أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية (لأن الكلام اذا طال كان الحذف اجمل)[2]، يقول ابن جني في العرب: (... إنهم الى الايجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب ألا ترى الى ما في القرآن، وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، فهذا ونحوه، مّما يطول ايراده وشرحه، مما يزيل الشك عنهم في رغبتهم فيما خفَّ وأوجز، عّما طال وأملّ...) [3]والايجاز، الذي يعرّفه ابن الأثير بأنه (هو دلالة اللفظ على المعنى، من غير أن يزيد عليه)[4]، عندما يكون بالحذف يكون شبيهاً بالسحر، يكون فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، (والصمت عن الافادة أزيد للأفادة، وتجدك أنطق ما تكون اذا لم تنطق، واتم ما تكون مبيناً اذا لم تبن) [5]والحذف عند الرماني: (إسقاط كلمة بخلفٍ منها يقوم مقامها... والمحذوف الذي لا يجوز اظهاره هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى)[6] وعند الزركشي: (اسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل)[7]، ولما كان أهم اسباب الحذف تحقيق الايجاز الذي هو (جُلُّ مقصود العرب، وعليه مبنى اكثر كلامهم) [8] فإنهم اشترطوا فيه ألاّ يؤدي الى اللَبْس في المعنى، أو الإخلال في المبنى، فيؤدي الى تشويهه، أو إهماله، لأن الأصل في المحذوفات جميعها، كما يرى ابن الأثير، أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، والاّ فانه لغوٌ من الحديث[9]، وفي ذلك يقول ابن جني: (قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك الاّ عن دليل عليه، والاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته)[10]وعلة (كثرة الاستعمال) واحدة من أَبرز العلل التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وكانت أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، وقد اعتُمِدت، كما يرى السيوطي، في كثير من أبواب النحو العربي[11]، وكان لها أَثرٌ في تغيير الكثير من الصيغ والتراكيب، [12] بقول سيبويه عن العرب: (وهم ممّا (بمعنى ربما) يغيرون الأكثر في كلامهم، ويجسرون عليه، اذ صار عندهم مخالفاً)[13] وهو القائل ايضاً: (لأن الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مّما هو مثله)[14].

ويبدو أن النحويين قد ادركوا العلاقة بين ما يخفّ على الألسن وكثرة الاستعمال، وكأنها حقيقة فسيولوجية، يقول ابن يعيش (واذا ثبت أَنَّه أكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً، واذا كثر استعماله، خفَّ على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أن العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله)[15]، وهذا يتفق وما يراه الدرس الصوّتي الحديث من أَنَّ الكلمات الكثيرة التردد كل يوم، تتحّمل تأثيرات صوتية اكثر من كلمة نادرة.[16]ومن احتفاء العرب بعلة (كثرة الاستعمال) أَنَّهم كثيراً ما يغلّبون ما شذَّ من كلامهم لكثرة استعماله على القياس نفسه، إذ إنّ الاستعمال اذا كثر في باب من أبواب اللغة صحّ القياس عليه، يقول ابن جني: (وأعلم أَنَّك اذا أدّاك القياس الى شيء ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، الى ما هم عليه)[17]، وبعبارة اكثر صراحة يقول: (وإن شذَّ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أَولى، وإنْ لم ينته قياسه الى ما انتهى إليه استعماله)[18]ومَنْ يتصفح كتب التراث النحوي واللغوي يجد أَنَّ علة (كثرة الاستعمال) كانت وراء كثيرٍ مّما أصاب تراكيب وصيغاً من تغيير، كان كثرة دورانها في الكلام سبباً في إلحاق الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير بها، وما يتبع ذلك من صور التغيير، فقد كانت علة (كثرة الاستعمال) وراء بناء (أينَ، وكيفَ، وليتَ) على الفتحَّ إذ لو حُركت بالكسر على أصل إلتقاء الساكنين، لآنضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر من (أين، وكيف، وليت)، وهذه الألفاظ مما يكثر استعماله، فكان ذلك يؤدي الى كثرة استعمال الثقيل، في حين ترك العرب استعمال (جير) مكسورة على أصل التقاء الساكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء، وذلك لقلة استعمالها ، إذ لا تستعمل إلاّ في نادر القسم. يقول ابن يعيش: (فان قيل: فما بالهم فتحوا في (أينَ وكيفَ وليتَ، وكسروا (جير) وفيها من الثقل ما في (ليت) واخواته، قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال (أَينَ وكيفَ وليتَ) مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء، آثروا الفتحة لذلك، ولما قلَّ استعمال (جير) لم يحفلوا بالثقل، وآتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل)[19]ومثل ذلك يُقال في فتح نون (مِنْ) عند اجتماعها مع ألف التعريف في مثل (مِنَ الله، مِنَ الرجل) إذ استثقلوا توالي كسرتين، فحركوا النون بالفتح طلباً للخفة، ولكثرة استعمال هذا الحرف مع لام التعريف[20] وعُلِلّ اختيار الفتحة، وهي الحركة الخفيفة، لنصب المفعول به، والضمة لرفع الفاعل، لكثرة دوران المفعول به في الكلام، وقلة الفاعل في ذلك، وانما كان ذلك للفرق بينهما، ولا يكون العكس، (وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونُصِب المفعول لكثرته، وذلك ليَقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون)[21]كما غُلّبت علة (كثرة الاستعمال) على القياس في كثير من مواضع الكلام، منها: تجويز النحاة دخول (كان واخواتها) على ما خبره ماض، وكان شرط ما تدخل عليه هذه الأفعال ألاَ يكون خبرها ماضياً، فلا يقال: (صار محمدٌ عَلِمَ) لأَنَّ هذه الافعال تفيد الدوام على الفعل، أو اتصاله بزمن الأخبار، والماضي يفيد الانقطاع، فتعارض الاثنان، إذ (لا يحسن وقوع الفعل الماضي في خبر (كان) لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر)[22] لكنَّ كثرة ورود أخبارها ماضيةً، نظماً ونثراً، أوجبت قياسه، وعليه جمهور البصريين، ومنه في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ (يوسف من الآية/26) وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة /116)[23] وقد كان للدكتور فاضل السامرائي رأيٌ آخر في هذا الموضوع، إذ يرى أَن في كون خبر هذه الافعال فعلاً ماضياً دلالةً لا تحصل في حال كون خبرها اسماً، فثمة فرقٌ بين قولنا (كان محمدٌ كاتباً) وقولنا (كان محمد كتبَ في هذا الأمر) فالأولى وصف دائمٌ، والثانية لمن قام بالفعل مرة واحدة.[24]وكانت علة (كثرة الاستعمال) وراء ادغام لام التعريف بالحروف الشمسية (الثلاثة عشر) لقرب مخرج اللام من مخارج هذه الحروف، وهو طرف اللسان، ولكثرتها في الكلام، يقول سيبويه: (فلمّا اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام، لم يجز الاّ الادغام، كما لم يجز في (يرى) اذ كثر في الكلام، وكانت الهمزة تستثقل الاّ الحذف)[25]واذا كان هناك خيارٌ بين الضمة والكسرة اختاروا الكسرة فيما يكثر استعماله، لأنها أخف عليهم، يقول سيبويه: (سألت الخليل عن قوله: فداءٍ لك، فقال: بمنزلة أَمْسِ، لأنها كثرت في كلامهم، والجرُّ كان أَخفَّ عليهم من الرفع، إذ اكثروا استعمالهم إيّاه)[26]ومن آثار كثرة الاستعمال أَنَّ العرب جعلوا الألف علامة رفع التثنية، بدلاً من الواو المستعملة في الجمع، وذلك لأن التثنية أكثر في الاستعمال من الجمع، فكل ما يجوز جمعه جمع سلامة يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أَن يجمع جمع سلامة (فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها، لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم)[27]واذا ما سئل: لماذا يكثر التصّرف في الفعل الثلاثي بالزيادة، ويقلّ في الخماسي؟ فان الجواب: إنما يكثر في الأول لكثرته في الكلام، ويقلّ في الثاني لقلته، (واذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصّرف فيها، ألا ترى أَنّ كل مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة في التكثير للقلة، والكثرة، وليس للرباعي الاّ مثال واحد، القليل والكثير منه سواء، وهو (فعالل)، ولم يكن للخماسي مثال في التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصّرف... ولذلك كثرت الزيادة في الثلاثي، وتوسطت في الرباعي، وقلّت في الخماسي...)[28]

واعتماداً على مبدأ (كثرة الاستعمال) عُدّت الأفعال أثقل من الاسماء، لأن الاسم اكثر من الفعل، من حيث إنَّ كل فعل لابّد له من فاعلّ اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، (واذا ثبت أنه اكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً، واذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله)[29] وقد يكون لكثرة الاستعمال أثر في تغليب دلالة على دلالة أُخرى في الألفاظ التي تحمل دلالتين، فيحصل الترادف بين الألفاظ، إذ من المعروف أن التطور الدلالي الذي يحدث للالفاظ في اطوار حياتها سببٌ رئيس في حدوث الترادف في الألفاظ، فان كثيراً من ألفاظ اللغة قد ترادفت بسبب التطور، ولاسيما الألفاظ المتقاربة في المعنى، والألفاظ التي تدل على معان كلية، أو عامة)[30]، فلفظة (المهند) التي تحمل دلالتين، دلالة رئيسة، وهي السيف، ودلالة ثانوية، وهي صفته، من النسبه الى بلاد الهند، (وبمرور الزمن أخذت الدلالة الثانوية تضعف، ولكثرة الاستعمال، لأن التركيز بالدرجة الأساسية يكون في الدلالة الرئيسة، غُلّبت الرئيسة الثانوية، فحصل الترادف بين الألفاظ)[31]وفي هذا المعنى يذهب الفراء الى أَنَّ الأصل في معنى تركيب: (لا جرمَ) هو معنى: ؛لابدَّ) و (لا محالةَ)، فمعنى: لا جرمَ أَنَّك قادمٌ: لا بدَّ أَنَّك قادمٌ، (فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياه حتى صارت بمنزلة (حقاً)، ألا ترى أَنَّ العرب تقول: لا جرم لآتينَّك)[32] وعندما كثرت هذه الدلالة في (لا جرم) لكثرة استعماله في هذا المعنى، غلب على معناه الأصلي حتى صارت بمنزلة (حقاً) في أدائه لمعنى التأكيد والقَسَم، وهكذا يلعب (كثرة الاستعمال) دوراً آخر في تغيير معاني المفردات، فضلاً عن دوره في تغير بنيتها. وقد امتد اعتماد مبدأ (كثرة الاستعمال) الى الاملاء العربي، فقد دفع هذا المبدأ العرب الى زيادة حرف على كلمة، فرقاً بينها وبين كلمة اخرى، يجمع بينهما الشكل، (كما فعلوا في كلمة (مئة) اذ زادوا فيها (الألف) فقالوا (مائة) فرقاً بينها وبين (منه)، ولم يزيدوا هذه الألف في كلمة (فئة) فرقاً بينها وبين (فيه)، وذلك لكثرة استعمال (مئة)[33] كما علّل ابن قتيبة حذف اللام المشددّة من (الذي، والتي، والذين) بكثرة الاستعمال، اذ يقول: (كل اسم كان أوله لاماً ثم أدخلت عليه لام التعريف كتبته بلامين، نحو قولك: (اللهم، واللحم، واللبن، واللحام، الآ: الذي، والتي، فانهم كتبوا ذلك بلام واحدة لكثرة ما يستعمل)[34]، وقد تقام (الألف واللام) مقام (الذي) لكثرة الاستعمال، طلباً للتخفيف، كما في (الآن) على رأي الكوفيين، ومنه قول الشاعر: ما أَنت بالحكم الترضى حكومته[35]

وبالتعليل نفسه علّلوا حذف الألف من (بسم الله) طلباً للخفة بعد أن شاع استعمالها، وكثرت على الألسنه، يقول ابن قتيبة: (تكتب (بسم الله) اذا افتتحت بها كتاباً، أو ابتدأت كلاماً، بغير ألف؛ لأنها كثرت في هذه الحال على الألسنة في كل كتاب يُكتب، وعند الفزع والجزع، وعند الخير يرد، والطعام يؤكل، فحذفت الألف استخفافاً)[36]، ولكثرة الاستعمال يعزو ابن جني حذف الألف في (بسم الله) فيقول: (ألا ترى أَنَّه لما كثر (بسم الله) حذفت منه الألف، وما يحذف لكثرة استعماله أكثر من أن اذكره، .... وكتبوا: باسم المهيمن، وباسم الخلاق، وباسم رب العزة، وغير ذلك مما لم يكثر استعماله كثرة (بسم الله) بالألف على الأصل)[37] ، كما حذفت ايضاً من (السلم عليكم) و (عبد السلم) و (سبحن الله) و (اسحق) و (هرون) و (اسمعيل) و (سليمن) والعلة في ذلك، كما يقول السيوطي، كثرة الاستعمال[38]واذا ما استمرينا في تقصي المواضع التي كان لكثرة الاستعمال أثرٌ في صيغها ومعانيها، فان الكلام سيطول بنا كثيراً، مما يؤكد لنا أَنَّ العربية اعتمدت (كثرة الاستعمال) في كثير من ابوابها، وعليه فانه من الممكن أن يقال: إنَّ اعتمادها هذا يعدّ منهجاً سليماً، يتفق تماماً مع واقع اللغة، ويستجيب لداعي التطور والتغيير، الذي يُعدّ من سنن اللغات الحية، ورافداً مهماً لدخول صيغ وتراكيب جديدة، تثري اللغة، وتغني أساليبها في التعبير الدقيق.

ولأن العرب يحذفون من الكلام ما يكثر استعماله، طلباً للتخفيف، ولأنهم يفضلون ما خفَّ من الكلام، ويستثقلون الثقيل، ويتجنبونه، و (الشيء اذا كثر في كلام العرب خصّوه بما يخف عليهم استعماله، لا ما يثقل)[39]، كل ذلك كان قد دفعنا أَنْ نخصّ ما يطرأ من تغيير على الحروف بالحذف بسبب كثرة الاستعمال بهذا البحث، دون غيره من وجوه التغيير الاخرى، للأهمية التي تقدّمت، ولأن في دراسة هذه الظاهرة تجلية لصورة من صور عبقرية هذه اللغة الخالدة الحية، القادرة على التطور والتغيير، بما ينسجم وحركة الحياة، وليس ببعيد من هذا ما يدعو له علم اللغة الحديث من الأَخذ بقانون الاقتصاد اللغوي، الذي يعني أَنَّ المتكلّم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساس مع أقلّ جهد عضلي مبذول[40]

المبحث الأول

الحذف في (حروف المباني)

قسمت الحروف العربية على قسمين: حروف مبانٍ، وحروف معانٍ، وهو تقسيم قائم على مدلول الحرف، وعنوا بحروف المباني حروف الهجاء، أو حروف المعجم، وقد درس اللغويون العرب هذه الحروف ضمن مباحثهم النحوية والصرفية والمعجمية، ولم تجد هذه الحروف مَنْ يُعنى بها عناية خاصة، بوصفها علماً قائماً بذاته الاّ على يد ابن جني (392هـ) وفي كتابه (سر صناعة الاعراب) اذ حظيت باهتمام كبير، كونها مادة اللغة الأساسية، وفي (سر صناعة الاعراب) وقف ابن جني وقفات طويلة عند مخارج هذه الحروف، وما يتمتع به كل حرف من صفات

النطق به، مما يجعل مباحثه في هذا المجال (ذات صلة واضحة بعلم الصوتيات الحديثة، مع بعض الفروق البسيطة، اذ يدرس هذا العلم السمات المميزة للوحدات الصوتية عن طريق أمرين: هما: تحديد مخارج الحروف، وبعض صفات النطق، وقد تّحدث عنهما ابن جني منذ ما يزيد على العشرة قرون)[40]وهذه مجموعة من حروف المباني التي طالها الحذف كثيراً لكثرة استعمالها، ودورانها في الكلام العربي، واستساغ العربي حذفها طلباً للخفة، ونأياً بلسانه عما يثقل عليه.

أولاً: حذف الهمزة

حرف الهمزة في اللغة العربية من أشقّ الحروف وأَثقلها، وأعسرها عند النطق بها، فهي (حرف شديدٌ مستثقل، يخرج من أقصى الحلف، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق به، إذ كان إخراجه كالتهّوع، فلذالك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف)[42]، ويُعزى هذا الثقل الى أَنَّ صوتها يتكون من انفجار التيار الهوائي المندفع من الرئتين الى الفم، بعد انحباسه إنحباساً تاماً، لانغلاق فتحة المزمار، ثم انفتاحها بشدة، مما يسبب اندفاع الهواء بشدة.[43] ويبدو أَنَّ العلاقة واضحة بين أسمها وطبيعة صوتها، فالهمز، عند الخليل، يعني: العصر، لأنها تهمز، فتهتّ، ويقصد بالهت: شبه العصر للصوت.[44]

ولما كانت الهمزة على هذا المستوى من الثقل، وأن النطق بها يستدعي جهداً كبيراً، فقد وقف عندها اللغويون القدامى وقفات طويلة، وعُنوا بها عناية كبيرة، الأمر الذي دفعهم الى وضع القواعد لأحوالها، وتأليف الكتب الخاصة بها، وتأسيساً على ذلك فقد سلك العرب الى التخلص من ثقلها طرائق من التخفيف، يقول ابن الجزري: (ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل والبدل، وبين بين، والادغام وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز اكثرهم له تخفيفاً)[45]

وطلباً للتخفيف في نطقها كثر بها النقص والتغيير والحذف، ولهذا السبب لم يبدأ الخليل معجمه بالهمزة، وان كانت عنده أول الحروف مخرجاً، بسبب تغيّر صورتها، وميل العرب للتخفيف من ثقلها، فهو لم يبدأ بها (لأنها حرف مضغوط، مهتوت، اذ رفه عنه إنقلب الفاً أو واواً أو ياء)[46]، ولكثرة تغيّرها، وعدم ثبوتها على حال، عدّها الخليل حرفاً معتلاً، لما يدخل عليها من التليين والسقوط في مواضع كثيرة[47]، مما يعنى أّنّ هناك تبادلاً وتداخلاً بين الهمزة وأصوات المد، سببه تبادل المواقع معها في طائفة من السياقات من غير أن يتغير المعنى، فضلاً عما يلاحظ من علائق صوتية بينها وبين اصوات المد الطويلة، منها أَنَّ مدَّ الصوت بهذه الاصوات قد يؤدي الى الهمزة[48] وهذا هو المعنى نفسه الذي استلهمه سيبويه من استاذه الخليل، وهو في معرض تعليله الابدال الحاصل بين الهمزة واصوات المد، اذ يقول: (فانما تبدل مكان كل همزّة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس شيءٌ أقرب منه ولا أولى منها)[49]

وكما كثر حذف حروف المد كثر حذف الهمزة حيثما يكثر استعمالها في الكلام العربي طلباً للخفة، وقد اخترنا منها هذه النماذج، وفي الفاظ كانت علة كثرة الاستعمال وراء حذفها، اصلية كانت هذه الهمزة ام زائدة، وفي فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها.

حذفت الهمزة من الأفعال: (خُذْ،وكُلْ، ومُرْ)

القياس في صياغة فعل الأمر من فعل مضارع سُكّن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو (يضْرب، ويخْرج، ويَعْلَم) أن يحذف منه حرف المضارعة، ويبقى ما بعده ساكناً، وهي (الضاد، والخاء، والعين) من الأفعال المذكورة، ولما كان العرب يبدؤون بالساكن يؤتى بالهمزة توصلاً الى النطق بالساكن، فيقال: (إضْربْ) و (أُخْرجْ) و (إعلمْ) وتكسر هذه الهمزة لالتقاء الساكنين كما في الفعل (إضرب) و (إعْلم) أما في الأفعال التي يكون ثالثها مضموماً فان الهمزة تكون مضمومةً إتباعاً، كراهية الخروج من كسر الى ضم[50]فان كانت فاء الفعل همزة نحو (أَتى)، والمضارع منه (يأتي) أو الفعل (أَثِم) والمضارع منه (يأثم)، وأُريد صياغة الأمر منه، فالأصل أن يقال: (إئتِ) و (إئثم)، الاّ أَنَّ العرب، وفراراً من ثقل الجمع بين الهمزتين يبدلون الهمزة الثانية ياء خالصة، إن كانت همزة الوصل مكسورة، فيقولون في الأمر من الفعلين السابقين: (إيتِ) و (إيثم)، وان كانت مضمومة قلبت واواً خالصة[51]هذا هو القياس في صياغة الأمر من الأفعال الثلاثية المهموزة الفاء، الاّ أَنّه شذَّ عن هذا القياس ثلاثة أفعال هي: (أَخذ) و (أكل) و (أمر)، فقيل: (خذْ، وكلْ، ومرْ)، وهي أفعال تُسمع ولا يُقاس عليها، لخروجها عن قياس نظائرها[52]، وكان القياس فيها أَن يقال: (أُوخذْ) و (أُوكل) و (أُومر)، الا أَنّهم، كما يقول ابن يعيش: (حذفوا الهمزة التي هي فاء تخفيفاً، لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن، وتحرّك ما يبتدأ به، وهو الخاء في (خذ) والكاف في (كل) والميم في (مر) فحذفوها، ووزنه من الفعل (عل) ، محذوف الفاء، ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم، ولأَنَّ كثرة استعمال هذه الأفعال في الكلام متفاوتة، فقد ألزموا الحذف في الفعلين (خذ) و (كل) دون الفعل (مر) فأنه يقال فيه: (مُرْ) و (أُمرْ)، ومنه قوله تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا

نَسْأَلُكَ رِزْقاً نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ (طه من الآية /132) فانه (جاز فيه الأمران، إلاّ أَنَّ الحذف أكثر، كأنّه لنقصه عن مرتبة (خذْ، وكُلْ) في كثرة الاستعمال)[53] ولعلّ من هذا الباب ايضاً حذفهم الهمزة من مضارع (أَفْعَلَ) واسم فاعله، واسم مفعوله، فان مضارع (أكرم) بعد حذف الهمزة عندهم (يُكرم) وأسم الفاعل (مُكرِم) واسم المفعول (مُكرَم)، والأصل، كما يقول ابن حيان، (يُؤكرم) وثبت في الضرورة في قوله: فإنّه أهلٌ لأنْ يؤكرما)[56]، والعلّة في هذا الحذف كما هي في الحذف السابق ثقل الهمزة، وكثرة دوران هذه الصيغ في الكلام، وفي تحليل للخليل ينقله سيبويه إذ يقول: (وزعم الخليل أَنَّه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفعِل) و (يُفْعَل) وأخواتهما، كما تثبت التاء في (تفعَّلْتُ) و (تفاعلت) في كل حال، ولكنَّهم حذفوا الهمزة في باب (أفعل) من هذا الموضع فآطّرد الحذف فيه، لأن الهمزة تثقل عليهم، ... وكثر هذا في كلامهم، فحذفوه، واجتمعوا على حذفه، كما أجتمعوا على حذف (كُلْ) و (ترى)[55]واذا كان حذف الهمزة في الحالة الاولى جديراً، والهمزة فيه أصلية، فانّ حذفها من مضارع (أفعل) ومشتقاته أجدر ، لأنها فيه زائدة، يقول سيبويه: (وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف، لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة، وأنه يستثقل، وان له عوضاً اذا ذهب)[56]ومن باب حذف الهمزة فراراً من ثقلها، ولكثرة الاستعمال، حَذْفُها من عين الفعل المضارع من الفعل (رأى)، فقالوا: (يرى) و (أرى) باسقاط الهمزة، فان الأصل فيه: (يَرْأى) و (أَرْأى)، لأن الماضي منه (رأى)، والمضارع (يرأى) بالفتح، بعد القاء حركتها على ما قبلها، يقول سيبويه: (ومما حذف التخفيف لأنَّ ما قبله ساكن قوله: أَرَى، وتَرَى، وَيرى، ونرى، غير أَنّ كل شيءٍ كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من (رأيتُ) فقد اجتمعت العربُ على تخفيفه لكثرة استعمالهم اياه([57]واذا كان الكلام العالي في كل ذلك، كما يرى ابن سيدة، هو الهمز، الا أَنَّ العرب اجتمعت، من يهمز منهم، ومن لا يهمز، على ترك الهمز في الأمثلة السابقة، وبها نزل القرآن، نحو قوله تعالى ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ (الحاقة/7) وقوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ﴾ (الصافات من الآية /102) وقوله تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ....﴾ (سبأ من الآية /6) وقد خرج عن هذا الاجماع العربي (تيمُ الرباب)، فأنَّهم يهمزون مع حروف المضارعة، فتقول: يَرْأى، وتَرْأى، ونَرْأى، وأرأى، وهو الأصل، فاذا قالوا: متى نراك؟ قالوا: متى نَرْآك، مثل: نرعاك، ويقول شاعرهم:

ألم تَرْأَ ما لاقيت، والدهرُ أعصرُ ومَنْ يتملَّ الدهرَ يَرْأَ ويسمعِ[58]

وينقل سيبويه ايضاً فيقول: (وحدثني أبو الخطاب أَنَّه سمع من يقول: قد أرْآهم، يجئ بالفعل من (رَأيْتُ)على الأصل، من العرب الموثوق بهم)[59]

ويعزو ابن يعيش هذا الحذف الى واحد من أمرين:-

<u>الأول:</u> أن يكون الحذف لكثرة الاستعمال تخفيفاً، لأن في اجتماع همزتين ثقلاً واضحاً، يحتاج الى جهد عند النطق به، مع كثرة استعمال هذا الفعل ودورانه في الكلام، فاذا قيل: (أَرْأَى) (اجتمع همزتان، بينهما ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حدّ حذفها في (أكرم)، ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف، التي هي لام الكلمة، وغلبت كثرة الاستعمال ها هنا الأصلَ حتى هُجر ورُفض)[60]

والآخر: أن تكون الهمزة قد حذفت من باب (التخفيف القياسي)، وذلك بأن تُلقى حركتها (الفتحة) على (الراء) قبلها، ثم حذفت، فصار (يرى) و (يُرى) و (أرى)، ولزم هذا التخفيف لكثرة الاستعمال، وعلى هذا الحذف جاءت قراءة عبد الله بن مسعود وغيره لقوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ (النمل من الآية/25) وقراءة ورش وحفص لقوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون من الآية/1)[61] .

وللعلة نفسها، علة كثرة الاستعمال، تحذف الهمزة الواقعة في عين الفعل الماضي (رأى) جوازاً، اذا ما سُبق الفعل بهمزة الاستفهام واتصل به التاء والنون، فهم يقولون في (أَرأيت) (أَريت)، ومنه قول أبي الاسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امرأً كنتُ لم أَبْلُهُ أَتاني فقال اتَّخِذني خليلاً[62]

وينقل الرضي أَن الكسائي قرأ بحذف الهمزة من الفعل في المواضع التي فيها هذا الموقع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ (الكهف من الآية/63)[63]

ومن مواضع حذف الهمزة الاخرى، تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، حذفها شذوذاً من بعض صيغ التفضيل، وأفعل التفضل (هو الوصف المصوغ على زنة (أفعل) دالاً على زيادته في محل بالنسبة الى محل آخر)[64]، ويصاغ بثبوت الهمزة في أوله، من فعل ثلاثي مجرد، تام، مثبت، متصرف، قابل معناه للكثرة، غير مبني للمجهول، فيصاغ من: كَتَبَ، وَعَلِمَ، وَظُرف، هو أكتب منه، وأعلم وأظرف.[65]

هذا هو القياس في بناء صيغة التفضيل، إلاّ أَنَّ كثرة استعمال بعض هذه الصيغ أخرجها من هذا القياس، فجاءت وقد حذفت منها همزة (أفعل)، وهي ثلاث صيغ: (خير، وشرّ، وحبّ) يقول ابن مالك: (ولما كثر استعمال

صيغة التفضيل من الخير والشرّ، اختصروها، فحذفوا الهمزة وقالوا في المدح والذم: هو خيرٌ من كذا، وشرٌّ من كذا، ورُفض: أَخيرُ، وأَشرّ، الّا فيما ندر، كقول الراجز:

بلالٌ خيرُ الناس وابن الأَخير

وشذَّ حذف همزة (أَحبُّ) في التفضيل، كقول الأحوص:

وزادني كلفاً في الحبّ أَنْ منعت وحبُّ شيءٍ الى الانسان ما مُنعا)[66]

وقد لزم الحذف في صيغتي (خير وشرّ) لكثرة استعمالهما، وبه جاء الاستعمال القرآني، قال تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾ (الكهف/46) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللّهِ﴾ (الانفال من الآية/22)، وفي هذه الآية يقول ابن النحاس: (شر: أصلها (أشر) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وكذا (خير) الأصل (الأخير)[67]، أما الصيغة الثالثة (أَحبُّ) فأكثر ما تستعمل بالهمز، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف من الآية/33).

وينسب عباس حسن في النحو الوافي الى بعض اللغويين القول بأن (خير وشرّ) إسمان جامدان، لافعلَ لواحدٍ منهما، ولا يرى في هذا الرأي صواباً، والأرجح عنده أَنهما شذا عن قياس صياغة اسم التفضيل لكثرة استعمالهما، بسقوط الهمزة منهما، بدليل أَنَّ لكلٍ منهما فعلاً، ومجيئهما على الأصل أحياناً، كما في قول الراجز المتقدّم، وقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ (القمر/26) بفتح الشين، وتشديد الراء.[68]

والقول الصحيح في هذه الأمثلة أَنَّها نوادر، وشوارد، وصلت الينا من العربية القديمة، وليس في العربية الحديثة حاجة الى القياس عليها.

واذا ما أردنا أن نستقصي حالات حذف الهمزة في الكلمات التي يكثر دورانها في الكلام العربي، فان الكلام سيطول بنا، غير أَنّنا سنكتفي بما قدمنا، ونشير الى بعض النماذج الأخرى، التي لا يسع البحث فيها. منها:

1- كلمة (أشياء) فهي على مذهب الفراء، جمعت على (أَفعلاء) مثل: (بيّن) و (أبيناء) فأصبحت (أُشيئاء)، وحذفت الهمزة من وسطها، لكثرتها في الاستعمال، فأصبحت (أَشياء)، وللخليل في (أشياء) رأيٌ آخر.[69]

2- (لن): أصلها عند الخليل: (لا أَنْ)، وكثر استعمالها، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقت ألف (لا) ونون (أَنْ) وهما ساكنتان فحذفت الألف من (لا) لسكونها وسكون النون بعدها، فصارت (لَنْ)[70]، يقول سيبويه: (فأما الخليل فزعم أَنها (لا أَنْ) ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم)[71]، ولغير الخليل رأي آخر في (لن)[72].

3- قولهم: (اللهمّ)، أصلها عند الفراء: يا أَلله أُمّنا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وهو عند الرضي ليس بوجه، لأننا نقول: (اللهمّ لاتؤمّهم بالخير)[73].

4- لفظ الجلالة (أَلله)، يرى سيبويه في أحد قوليه: أَنَّ أصلها (إلاهٌ) على زنة (فِعال) من قولهم: (أَلَهَ الرجلُ يأله إلاهة) أي: عبادة، (وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده وآستعماله، ثم أُدخلت) (الألف واللام) كالعوض من الهمزة المحذوفة)[74].

ثانياً: حذف حروف العلة

حروف العلة في العربية ثلاثة، هي: الألف والواو والياء، سمّاها الخليل (بالحروف الهوائية) لأنها ليس لها حيّز تنسب اليه سوى الهواء، كما سمّاها (بالحروف الجوف) لأنها تخرج من (الجوف) فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنّما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيّز تنسب اليه الاّ الجوف[75]

ومخارج هذه الحروف عند سيبويه (متسَّعة لهواء الصوت، وليس من الحروف أوسَعَ مخارج منها، ولا أَمدَّ للصوت، فاذا وقفتَ عندها لم تضمّها بشفةٍ، ولا لسانٍ، ولا حَلقٍ، كضمّ غيرها)[76]

وقد وجد اللغويون أَنَّ هذه الأصوات اللغوية الثلاثة (الألف والواو والياء) أكثر الاصوات اللغوية اعتلالاً وانقلاباً وسقوطاً[77]، وأنها أشّد الأصوات تأثيراً بما يكتنفها من أصوات، فتخضع من جراء ذلك للتغيير والسقوط والانقلاب، وأكثر ما يصيب الاعتلال، وهو تغيير حرف العلة للتخفيف، بالقلب، والحذف، والاسكان، هذه الحروف عندما تكون متطرفة، فالياء والواو، كما يرى سيبويه، تنزعان أشدّ ما تنزعان الى الاعتلال اذا تطرفتا، وذهب الى أَنهما (كلما بعدتا عن آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات)[78]، بل قد يكون تطرفها واحداً من عوامل تساعد على سقوط هذه الأصوات، إذ إنَّ هذا التطرف قد يجعلها عرضةً للحذف والسقوط[79]، فضلاً عن أَنَّ الحذف قليلٌ في الوسط، لتحصنه من الحوادث، كما يذهب الى ذلك الرضي.[80]

وكان سيبويه من أوائل من أشار الى أن سبب اعتلال هذه الحروف بالحذف إنما هو كثرة استعمال العرب لها، وكثرة دخولها في الكلام، الى الحد الذي تكاد لا تخلو كلمة من بعضها، يقول في ذلك: (إنَّما هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياها، وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يُعَرَّى منهما، ومن الألف أو من بعضهن)[81]

حذف الألف

حرف الألف حرف ليّن (اتَّسع لهواء الصوت، مُخْرَجُه أَشدّ من إتساع مُخْرَج الياء والواو، لأَنَّك ثد تضّم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك)[82]، وهو عند ابن جني أوسع الحروف الثلاثة وألينها، وعند النطق بها نجد الحلق والفم معها منفتحتين، غير معترضين على الصوت، لضغط أو حصر[83]، وقد حُذفت في مجموعة من الكلمات تخفيفاً لكثرة استعمالها، هذه بعضها:

(هَلُمَّ):

(هَلُمَّ) بصيغته الحالية التي استقرّ عليها آسم من أسماء الأفعال، ومعناه: إبتِ وتعال، وهو من بين أسماء الأفعال التي جاءت متعدية ولازمة، إذ يتعدى بـ (الى) نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الاحزاب من الآية/18) وهو هنا بمعنى: أَقبل، وفي الاخرى جاء في نحو قوله تعالى: ﴿قل هَلُمَّ شهداءكم﴾ ( ) وهو هنا بمعنى: احضر،[84] (وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء، وإنّما حُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخره، وفتح تخفيفاً لثقل التضعيف)[85]

و(هَلُمَّ) مركب باجماع النحاة، البصريين والكوفيين، وإنْ اختلفوا في طبيعة هذا التركيب،[86] فالخليل يرى ، ومعه جمهور البصريين أَنَّ أصل (هَلُمَّ): (ها) للتنبيه، والفعل (لُمَّ) فعل أمر، من قول العرب: (لَمَّ اللهُ شعثه)، أي: جمعه، ثم كثر استعمال الصيغة، فحذفت الألف تخفيفاً، وبهذا التركيب تغيّر معناها، وصار بمعنى: (أَقبل) أو (احضر) بعدما كان بمعنى (اجمع) وصار كسائر اسماء الأفعال المنقولة عن إصولها[87]، يقول سيبويه في (هَلُمَّ): (والهاء فضلٌ، إنما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنَّهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم).[88]

وفي الاشارة الى حذف الألف لكثرة الاستعمال، وما أَفاده الحذف من معنى التوكيد يقول ابن جني: (هَلُمَّ: إنَّما هو أَوّل (ها) التنبيه، لحقت مثال الأمر للمواجه توكيداً، وأصلها: ها لُمَّ، فكثر استعمالها، وخُلطت (ها) بـ (لَمَّ) توكيداً للمعنّى، لشدة الاتصال، فحذفت الألف لذلك).[89]

أما الكوفيون فلهم رأيٌ آخر في تركيب صيغة (هَلُمَّ)، فهي عند الفراء مركبة من (هل) التي للزجر، و (أُمَّ) بمعنى: أقصد، حذفت الهمزة من الفعل بعد أن أُلقيت حركتها على الساكن قبلها، فقيل: (هَلُمَّ)[90]، ونقل ابن جني أَنَّ استاذه أبا علي الفارسي أَنكر على الفراء هذا التركيب بقوله: (لا مدخل هنا للاستفهام)، وهذا الأنكار، عند ابن جني وغيره، ضعيف لا يلزم الفراء، (لأنه لم يدّع أن (هل) هنا حرف استفهام، وانما هي عنده زجر وحث).[91]

وينسب الرضي الى الكوفيين قولاً آخر في أصل تركيب (هَلُمَّ)، وكأنه يريد أن يبعد عن التركيب معنى الاستفهام، فهو يرى أن أصله عندهم (هلا أُمَّ) و (هَلاَ) كلمة استعجال، فغيرت الى (هَل) لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة الى اللام، وحذفت، كما هو القياس في نحو (قَدَ فْلَحَ) الا أَنَّه الزم هذا التخفيف ها هنا لثقل التركيب)[92]

واذا كان لابَّد من قبول أحد التراكيب المذكورة فان الأرجح هو تركيب الخليل، لأَنَّه الأقرب الى واقع اللغة، ولأَنَّه تركيب يخلو من معاني الاستفهام.

قولهم: (لم أُبَل):

ومن الشواهد التي كثر ذكرها في كتب النحاة على الحذف لكثرة الاستعمال قول العرب: (لم أُبَل)، إذ أسقطوا (الألف) من الفعل (أُبالي) بعد دخول (لم) عليه، وعلّلوا هذا الحذف شذوذاً بكثرة الاستعمال، في الكتاب يقول سيبويه: (وسألته عن قولهم: ام أُبَلْ، فقال: هي من (بالَيْتُ) ولكنَّهم لما أسكنوا اللام حذفوا (الألف)، لأنه لا يلتقي ساكنان، وإنَّما فعلوا ذلك في الجزم، لأنه موضع حذف، فلما حذفوا (الياء) التي هي من نفس الحرف بعد اللام، صارت عندهم كنون (يكُنْ) حيث أسكنت اللام هنا، بمنزلة حذف النون من (يكُنْ) وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كَثُرا في كلامهم).[93]

وهذا الحذف من الشواذ الذي لا يقاس عليهُ عند المبرد، الذي يقول: (وأما قولهم: (لم أُبل) ... فانما حذف هذا لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم، وهم ممّا يحذفون ما يكثر في كلامهم، ويغيرونه عن حال نظرائه، ... وهذه الأحرف من الشواذ، ومما لا يقاس عليه).[94]

حذف (الف) ما الاستفهامية:

ومن هذا الباب ايضاً حذف (ألف) ما الآستفهامية، دون الموصولة والشرطية والمصدرية، على الرغم من كثرة استعمال (ما) بأنواعها في الكلام العربي، يقول ابن يعيش: (اعلم أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة (ما)، وتشعبت مواضعها، وأوقعوها على ما لا يعقل، وعلى صفات مَنْ يعقل، وربّما إتسعوا فيها وأوقعوها على ذواتهم... إجترؤوا على ألفها، تارة بالقلب، وتارة بالحذف).[95]

وتحذف الألف من (ما) الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جار، لفظاً وخطاً، فيقال: (فيمَ) و (بمَ) و (علامَ) و (عمَّ) و (لِمَ) و (حتَّام)، وحذفوا الألف من (ما) الاستفهامية، لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية الاّ حروف الجر، (وإنّما وجب لحروف الجر أن تعمل في اسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزّلها ما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم).[96]

ووجه الحذف من (ما) الاستفهامية دون غيرها، كما يرى النحاة، وأنها كانت أولى بهذا الحذف دون الأخريات، أولاً للتخفيف لكثرة الاستعمال، وثانياً لأنها مستبدة بنفسها[97]، ولاستقلالها، بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحدٌ[98]، والصلة من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعت حشواً، غير متطرفة، فتحصنت عن الحذف.[99] ولهذا لا يحذف الألف مع الموصولة، فيقال: مررتُ بما مررتَ به، ولا مع الشرطية، فيقال: بما تفرح أفرح، ولا مع المصدرية، فيقال: عجبتُ مما تضرب، فلا يحذف ألف شيء من ذلك. وقد اشترط النحاة لهذا الحذف:

اولاً: أن تكون (ما) الاستفهامية مجرورة بحرف جر، أو إضافة، ووقع الحذف في الألف لأنه حرف ضعيف، إذ لم يحذف آخر (مَنْ) و (كمْ) الاستفهاميتين مجرورتين، لكونه حرفاً صحيحاً، ولا آخر (أي) لجريه مجرى الصحيح في تّحمل الحركات.[100]، والى هذا الحذف يشير ابن مالك في الفيته بقوله:

وما في الاستفهام إنْ جُرَّتْ حُذف الفُها، وأولها الهاء إنْ تَقِفْ[101]

ومن شواهد هذا الحذف في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾ (النبأ من الآية/1) وقوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ (النازعات من الآية/43) وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾ (الصف من الآية/5)

ثانياً: ألاّ تركب (ما) الاستفهامية مع (ذا)، فان ركبت معه لم تحذف الألف، وإنْ جرّت بحرف الجر، نحو، بماذا تشتغل؟، أو: عن ماذا تسأل؟، وعلة ذلك كما يرى الرضي، (لأن (ذا) لمّا لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، الاّ مع (ما) صار (ما) مع (ذا) ككلمة واحدة، فصار الألف كأنه وسط الكلمة، والحذف قليل في الوسط، لتحصنه من الحوادث).[102]

واذا كان هذا هو القياس في حذف الألف من (ما) الاستفهامية، فان الكلام العربي لم يخل من مجيئها وهي مثبتة فيها، وقد عُدّ ذلك شذوذاً، وقيل إنَّه لغة لبعض العرب، منه قولهم:

على ما قام يَشْتُمُني لئيمٌ كخِنْزيرٍ، تمرَّغَ في رَمَادِ[103]

وعلى هذه اللغة خُرِّج قوله تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ* بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (يس/26-27) أي: بأيّ شيء؟[104]، كما جاءت الألف محذوفة لغةً مع (ما) الموصولة لكثرة الاستعمال ، إذ ذكر أبو حيان في الأرتشاف والتذكرة أن أبا زيد زعم (أَنَّ كثيراً من العرب يقول: سل عمّ شئت، حذفوا الفها وهي موصولة لكثرة الاستعمال، وقال المبرد: هي لغة)[105]

ما تقدّم من أمثلة حذفت فيها (الألف) لكثرة الاستعمال بعضٌ من كثير، إذ إنَّ هناك امثلة كثيرة لا يتسع لذكرها هذا البحث، نشير الى بعضها بايجاز:

حذف الألف من نداء العلم:

ينسب هذا الرأي الى الفراء، فالأصل عنده في (يا زيدُ): يازيدا،

أو: يازيداه، الاسم بين صوتين مديدين، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو (الألف) في آخره، فحذفوها، وبنوا الأسم على الضمّ تشبيهاً بـ (قبلُ وبعدُ).[106]

حذف الألف من (حاشا):

قد يحذف الألف من (حاشا) فيقال (حاشَ)، والعلة في ذلك التخفيف وكثرة الاستعمال، يقول المالقي: (وقد يجوز حذف الفها الأخير اختصاراً، كقوله تعالى: ﴿حاشَ لله ما هذا بشراً﴾ و ﴿حاشَ لله ما علمنا عليه من سوء﴾ وذلك لكثرة الاستعمال).[107]

وكما حذفت الألف لفظاً في المواضع التي ذكرت لكثرة الاستعمال، فقد حذفت الألف خطاً ايضاً من (هاء التنبيه) مع اسم الاشارة، فالأصل في هذا): (هاذا): ها: كلمة تنبيه، وتستخدم عند تعظيم الأمر، والمبالغة، و (ذا) اسم اشارة، (وتسقط الفه في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظاً).[108]

حذف الياء:

الياء حرف ثقيل، واذا تحّرك كان أَثقل[109]، وعند النطق بها تكون الاضراس معها سفلاً وعلواً، (وقد اكتنفت جنبتي اللسان، وضغطته، وتفاج- أي تباعد- الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعداً هناك)[110]، ولهذا الثقل، وكثرة استعمال الكلمات التي وردت فيها، حذفت (الياء) من مجموعة من المواضع، نذكر بعضها:

قولهم: لا ادرِ:

من المواضع التي ذكرت في هذا المجال حذف (الياء) من الفعل: (ادري) بعد إدخال (لا) عليه شذوذاً، فقالوا: (لا أدرِ)، يقول سيبويه: (العرب تقول: لا أدرِ، فيحذفون الياء، والوجه (لا أدري) لأنه رفع .... كل ذلك يفعلونه تخفيفاً، لكثرته في كلامهم).[111]

ويبقى هذا الحذف، الخارج عن القياس، مما لا يقاس عليه، ينقل ذلك المبرد عن أبي عثمان فيقول: (وأَمَّا قولهم ... ولا أدرِ، ... فإنّما حذف هذا الكثرة استعمالهم إياه في كلامهم، وهم مما يحذفون (أي: ربما) ما يكثر في كلامهم، ويغيرّونه عن حال نظائره، وهذه ... مما لا يقاس عليه).[112]

قولهم: يا ابن أُمّ، ويا ابن عمّ: ومن أشهر المواضع التي تُذكر في هذا الباب حذف الياء من قولهم: (يا ابنَ أُمَّ، ويا ابن عمّ) في النداء، قال سيبويه: (وقالوا: يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، وقد قالوا ايضاً: يا ابنَ أُمّ، ويا ابنَ عمّ ... وإنْ شئتَ قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم)[113]ويفهم من نص سيبويه أن هناك أكثر من وجه في تحريك: (أُمّ) و (عمّ)، فقد تفتح الميم فيهما إتباعاً لنون (ابن)، وموضعها خفض بالاضافة، ويجوز فيها الكسر، لانهما جُعلا كآسم واحد، حذفت الياء وبقيت الكسرة[114]، واللغتان، كما يرى ابن مالك، فصيحتان، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿قال آبنَ أُمَّ إنَّ القومَ استضعفوني﴾ (الاعراف من الآية/150)، وقوله تعالى: ﴿قال ابنَ أَمَّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾ (طه/94)، قرأهما بالفتح نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأهما بالكسر: ابن عامر، وابو بكر، وحمزة والكسائي، (والأصل: يا ابنَ أُمي، ويا آبنَ أمّا، بابدال الباء الفاً لكن الزم غالباً، لكثرة الاستعمال، حذف حرف اللين)[115]وانما حصر حذف الياء في (الأم والعم) عند اضافتهما الى ياء المتكلم، اذا أضيف إليها (أبن أو بنت) في حالة النداء، دون غيرهما ما أُضيف الى ياء المتكلّم، لأنه كثر استعمالهما في الكلام العربي، ولم يكثر نحو: ياغلام أخي.[116]وحصر هذا الحذف في النداء، لكثرة النداء في كلام العرب، ولأنَّه كثيرٌ في كلامهم كان (باب حذف وتغيُّر)[117]، يقول سيبويه: (وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث آستغنوا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها الاّ في النداء).[118]ولتحقيق التخفيف فيما يكثر من كلامهم، وقد كثر النداء على ألسنتهم، تجاوزوا في (الياء) الموضعين السابقين، الى حذفها من الاسماء التي تغلب عليها الاضافة في كلامهم، فقالوا: (يا قومِ) و (يا صاحبِ)، ينقل صاحب الارتشاف عن كتاب النهاية: (مَنْ قال: يا غلامُ، بضم الميم، فممّا يفعلون لك في الاسماء التي تغلب عليها الاضافة، كقولك: (ياربّ) و (ياقومِ)، لأن هذا يضيفونه كثيراً، ... فلما كانوا يضيفونه جعلوه معروفاً بالقصد، فبنوه على الضم)[119]وحذف الياء والبناء على الضم في نحو (يا غلامُ) على نية الأضافة واحدة من اللغات، غير أَنَّ أجودها: حذف الياء، والالكتفاء منها بالكسرة، نحو: ياقومِ، وياغلامِ، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (الزّمر من الآية/16) إذ لم تثبت الياء، وبقيت الكسرة، دليلاً عليها.[120]

قولهم: (استحيتُ): ونختم الكلام على حذف الياء، تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، بذكر هذا الموضع، إذ ينسب الى تميم أَنَّها تحذف إحدى الياءين من الفعل (استجبتُ) وفروعه، يقول سيبويه: (أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في (بعتُ)، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل فحذفت الاولى لئلا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم، وقال غيره: لما كثرت في كلامهم، وكانت ياءين حذفوها، وألقوا حركتها على (الحاء) كما ألزموا (يرى) الحذف، وكما قالوا: لم يك، ولا أدرِ)[121]

كان هذا في لغة بني تميم، أَما أهل الحجاز فان الفعل عندهم بياءين، يقال: استحيا يستحيي، على وزن: استرعى يسترعي[122]، وعلى لغة بني تميم قرأ ابن كثير وابن محيص ويعقوب قوله تعالى: ﴿انَّ الله يستحي أن يضرب مثلاً...﴾ (البقرة من الآية/26) بياء واحدة.[123]

ثالثاً: حذف النون:

النون من الاصوات الذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان، ومخرجها، كما حدّد سيبويه من حافة اللسان،[124] وهو من الأصوات المتوسطة بين الشدّة والرخاوة، وهي بذلك تلتقي مع حرفي العلة: الياء والواو، وهذا يعني أن هناك صلة بينها وبين اصوات المد واللين، وتتجلّى هذه الصلة في أمور، منها: زيادتها مع حروف العلة في أول الفعل المضارع (حروف المضارعة)، (لأن النون أقرب حروف الزيادة الى حروف المد واللين)[125]

كما تشارك النون حروف المد واللين في كونها علامة من علامات الاعراب في الأفعال الخمسة، كما تكون حروف المد واللين إعراباً في الاسماء الستة، وقبل هذا وبعده فالنون حرفٌ ضعيف، كما أن أصوات المد في أقوى أحوالها ضعيفة[126]

وكما وقع الحذف كثيراً في حروف المد واللين، فقد وقع في النون ايضاً، تخفيفاً، ولكثرة الاستعمال، وهذه بعض مواضع حذفها:

(لم يكُ):

ما تختص به (كان) دون غيرها من الأفعال أَنَّ لام مضارعها وهو النون يجوز حذفه، في حالة وقوعه مجزوماً بـ (لم) فيقال: (لم يكُ) بدلاً من (لم يكن)، وعلة ذلك عند سيبويه وجمهور النحاة هو التخفيف، لكثرة الاستعمال، (لأن الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أَنَّك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أَقُ، اذا أردت: (أَقُلْ) ... فالعرب مّما يغيرون (أي: ربما) الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.)[127] وفي الفيته يقول ابن مالك:

ومِن مُضارعٍ لِكانَ مُنْجزِمْ تُحذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ ما آلتِزُمْ[128]

وللمبرد لهذا الحذف علةٌ أُخرى، هي مضارعة النون لحروف المد في السكون والحذف، ولتعّرضه للتخفيف كالادغام والابدال[129]، وتابعه في ذلك أبو حيان إذ يذهب الى أَنَّ العلة هي كثرة الاستعمال مع شبه النون بحروف العلة[130]، ولعل أقوى ما يجمع بين النون وحروف المد، هو السكون، وتعرضهما للحذف (من قبل أَنَّ الحذف ضرب من الإعلال الى السواكن لضعفها أسبق منه الى المتحركات لقوتها)[131] ولا جديد في هذه العلة، وقد سبقهم اليها سيبويه إذ يقول في سباق تعليله لحذف (الياء) من (لا أَدرِ) : (لأنَّه كثر في كلامهم، فهو شاذ، كما قالوا: لم يك، شُبّهت النون بالياء، حيث سُكنت)[132]

ولعل أبرز مَنْ أَضاف جديداً الى ما تقدَّم من تعليل لحذف النون في هذا الموضع هو الطبرسي، فعلة الحذف عنده تعود الى قوة الفعل (كان) بتحقيقه الكون والصيرورة في أفعال العربية وهو أمر لم يتوافر في غيره من الأفعال التي جاءت على بنيته الصرفية، يقول في كلامه على قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا...﴾ (الانفال من الآية/53) يقول: (لم يك: أصله (يكون) فحذفت الواو للجزم، ثم حذفت النون استخفافاً، لكثرة الاستعمال، مع أَنَّه لا يقع بالحذف إخلال بالمعنى، لأن (كان يكون) أم الأفعال، ألا ترى أَنَّ كلَّ فعل فيه معناها، لأنك اذا قلت: ضَرَب، فمعناه: كان ضَرَب، ويضرب معناه: يكون يضرب، فلما قويت بأنها أم الأفعال، وكثر استعمالها احتمل الحذف، ولم يحتمل نظائرها ذلك، مثل: لم يصن)[133]

ومن النحاة المحدثين، لم يقتنع الدكتور فاضل السامرائي أَن يكون التخفيف علة لهذا الحذف، لأن (البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وانما لغرض بلاغي يقتضيه المقام)[134]، ولتعزيز هذا التعليل ذهب الى القرآن الكريم وجرد مواضع هذا الحذف، فوجد أن الحذف وقع في (17) موضعاً، ولم تحذف، مع إمكان الحذف في (57) موضعاً، وخلص الى أن أغراض الحذف متعددة، يقتضيها المقام منها:

1- الإسراع، فان المقام قد يقتضي الأسراع، ولا يقتضي الأطالة في الكلام، شأنه شأن التحذير والاغراء.
2- الأشارة الى أَنَّ المتكلّم لا يقوى على إتمام الكلام لما فيه من الضعف، أو لرغبته في الحديث.
3- النهي عن الشيء بقوّة، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ (النحل/127).
4- الوغول في نفي حصول الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾ (مريم من الآية/20).
5- التنبيه على مبدأ الشيء ، وحقارته، كقوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ...﴾ (لقمان من الآية/16)[135]

ولأن الذي يجمع بين النون في (لم يكنْ) وحروف المد واللين هو سكونها، ولأنها لو وقعت متحركة فانها تقوى بالحركة فتخرج بذلك عن شبه حروف المد واللين، فقد اشترط النحاة لحذفها في هذا الموضع أن لا يليها الاّ متحرك، يقول سيبويه: (ولا يقولون: لم يكُ الرجل، لأنها في موضع تحرُّك، فلم يُشبَّه بـ (لا ادرِ)[136] وعلى هذا قبح قول الشاعر:

لم يكُ الحقُ سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسَرَر

لأنه موضع يتحّرك فيه الحرف[137]

ومّما سهل حذف النون في هذا الموضع، كما يرى ابن جني، هو وقوعها ساكنة، ومضارعتها لحروف المد واللين في الغنّة التي فيها، فضلاً عن وقوعها متطرفة، كما تحذف حروف المد اذا وقعن لامات للجزم، نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ (أشبهت حروف اللين لسكونها، حتى حذفن، كما حُذفت، أَنَّها اذا تحرَّكت لم تحذف، لأن الحركة أخرجتها من شبه حروف اللين)[138]

واذا كان قد امتنع حذف النون من (لم يكن) عند سيبويه اذا وليها ساكن، فان ذلك لم يمتنع عند يونس[139]، إذ أجاز حذفها في الكلام إن لقيت ساكناً بعدها، واحتجّ بقول الشاعر:

لم يك الحقُّ سوى أَنْ هاجه رسمُ دارٍ قد تعفَّــى بالسَرَر

وقول آخر:

فالإتكُ المرآةُ أَبدتْ وسامةً فقد أَبدت المرآةُ جبهةَ ضَيْغمِ

وقول الآخر:

اذا لم تكُ الحاجاتُ من همّةِ الفتى فليس بمغنٍ عنهُ عقدُ الرتائم[140]

وقد شارك ابن مالك يونس في هذا التجويز، وقال بقوله، (لأن هذه النون إنّما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى، الاّ أَنَّ الثبوت دون ساكن، ومع ساكن اكثر من الحذف)[141]واذا ما وجب الترجيح بين مذهب يونس ومذهب جمهور النحاة، فان الحقَّ مع ما ذهب اليه الجمهور، لأن ماجئ به من شواهد هي شواهد شعريّة، وقد تُلجئ الضرورة الشاعر الى حذف النون، أما الموقف مما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرئي الذي لا يرى في التخفيف علة للحذف في هذا الموضع، وعلى الرغم من أهمية تعليله ودقته، فان ظاهرة الحذف في العربية لأغراض التخفيف والايجاز تقع فيها على نطاق واسع، وتعدُّ من وسائل التأويل النحوي التي يستعين بها النحاة في تصحيح النصوص التي تتعارض وما تفرضه القواعد النحوية من أحكام، كما عدّها علماء العربية باباً من أبواب بلاغة العربية وشجاعتها.

حذف نون الوقاية:

هي نون تلحق الفعل لتقيه من الكسر، هذا هو رأي سيبويه،[142] وعند ابن مالك سميت بنون الوقاية لأنَّها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أَكْرِمَني، ومن التباس ياء المتكلّم بياء المخاطبة ومن التباس الفعل بالآسم في نحو: ضربني[143]، كل ذلك وراء تسميتها (بنون الوقاية)، كما سميت (بنون العماد)[144]، ويرجح أن يكون المبرد أول من استعمل هذه التسمية، ثم تداولها النحاة من بعده.[145]

تلحق هذه النون ثلاثة مواضع من الكلام العربي، أولها الفعل، لتقيه من الكسر، وثانيها: الحروف، اذ تدخل في الحروف المشبهة بالفعل، كما تلحق الياء المجرورة بـ (من) و (عن)، زادوها هنا ليسلم ما قبلها على سكونه، كما سلم الفعل على فتحه[146]، وثالثها: اسماء الافعال نحو (دراكني) بمعنى (ادركني).

وقد تعرضت هذه النون للحذف في المواضع الثلاثة، الاّ أَنَّ الكلام هنا سيكون على وجودها وحذفها في الحروف، لأن البحث يضيق بأكثر من ذلك: أدخل العرب (نون الوقاية) مع (أَنَّ) وأَخواتها من الحروف المشبهة بالفعل، فقالوا: (إنّني) و (أَنَّني) و (كأَنَّني) و (لكنَّني) و (لعلَّني) و (ليتني)، لأن الحروف مشبهات بالفعل، مفتوحة الأواخر زيدت فيها (النون) كما زيدت في الفعل لتسلم حركتها، ولهذه النون مع هذه الحروف أكثر من وظيفة لغوية، فضلاً عن وظيفتها في الحفاظ على سلامة حركاتها، فأنها تفيد في زيادة التوكيد بهذه الحروف، فقولنا: (إنّني مسافرٌ غداً آكد من قولنا (إنّي مسافرٌ غداً)، وهذه الوظيفة في تقدير الدكتور فاضل السامرائي أهم من وظيفتها في وقاية الحروف من الكسر.[147]وقد جاءت هذه النون محذوفة في هذه الحروف، فقالوا: (إنّي) و (أَنّي) و (لكنّي) و (كأني)، وبالاثبات والحذف جاءت في القرآن الكريم، فمن أمثلة الأثبات قوله تعالى: ﴿أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ (هود من الآية/2)، وقوله: ﴿قَالوَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَن يَطْغَى...﴾ (طه من الآية/45)، وبالحذف جاء قوله تعالى: ﴿فَانتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ (الاعراف من الآية/71) وقوله: ﴿إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ...﴾ (الاعراف من الآية/170).

ومن خلال استقراء ها النون في القرآن الكريم مع (إنَ وأَنَّ) خاصةً، يتضح أن هذا الحذف شائع جداً، فقد أحصى باحث حذفها، فوجد أَنَّها جاءت محذوفة في (إنّي) (144) مرة، مقابل ثبوتها في (إنَّني) (6) مرات، كما وردت فيه (أَنَّا) (33) مرة في مقابل (أَنَّنا) مرة واحدة.[148]ويكاد النحاة يجمعون على أَنَّ أبرز الاسباب التي سوّغت هذا الحذف الثقل الذي تحدثه هذه النون مع هذه الحروف، مع كثرة استعمالها في الكلام العربي، يقول سيبويه: (فان قلت: ما بال العرب قد قالت: إنّي وكأنّي، ولعلّي، ولكنّي، فانه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أَنّها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إيّاها، مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء)[149] وليس بعيداً من هذا لمعنى ما ذهب اليه المبرد، اذ يقول: (ويجوز فيهنَّ الحذف فتقول: إنّي، وكأنّي، ولكنّي، وإنّما جاز، لأنَّ النون في (إنَّ وكأنَّ) ثقيلة، وهي مع ذلك مشبهة بالفعل، وليست بأفعال، فحذفت كراهية التضعيف).[150] وتتقدّم علة (كثرة الاستعمال) عللاً أُخر، عند ابن يعيش، سوغت حذف النون في هذه الحروف، التي منها: اجتمع النونات في آخرها، والعرب يستثقلون التضعيف، فضلاً عن أن النون المحذوفة لم تكن اصلاً في الحرف، وانما بالحمل على الأفعال، فلاجتماع هذه الاسباب سوّغوا حذف النون.[151] ولم تكن الدراسات الصوتية الحديثة بعيدة عن هذا التسويغ المتقدم فقد ركزّ علماء اللغة المحدثون على موضوع اجتماع النونات في هذا الموضوع، إذ إنَّ العربية تكره توالي الأَمثال في أَبنيتها، وتذهب الى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة متى آجتمعت، فتحذف واحداً، أو تغيّره الى صوت مخالف، والسبب في ذلك يعود الى صعوبة النطق بالاصوات المتماثلة- يقول بروكلمان: (اذا توالى مقطعان، اصواتهما الصامتة متماثلة، أو متشابهة جداً، .... فانه يكتفى بواحد

منهما، بسب الارتباط الذهني بينهما.[152] ولعل حذف النون مع هذه الأحرف من أبرز الأمثلة على كراهة توالي الأمثال في العربية. وكما لم يقتنع الدكتور فاضل السامرائي بعلة الحذف للتخفيف في (لم يك) المتقدمة، فانّه هنا أيضاً لا يظنّ (أَنَّ البليغ يرجح استعمالاً على استعمال بلا سب، بل لابدَّ لذلك من سبب)[153] والسب كما يراه أن هناك اغراضاً بلاغية تكمن وراء الاثبات والحذف، فقد (وقع الاستعمالان في كتاب الله (إني وإنّني)، و (إنّا وإنّنا) فابقاء نون الوقاية ثابتة مع هذه الحروف لغرض الزيادة في التوكيد، إذ إنَّ اجتماع ثلاث نونات يزيد في التأكيد، أو أن يكون لألحاقها غرض آخر، هو مراعاة مقام الأطالة، فقد يقتضي المقام الأطالة والتفصيل، فيؤتى بها، وقد يقتضي الايجاز فلا تلحق)[154] وقد ساق للاستدلال على ذلك مجموعة من الآيات.

وقبل أن يختم هذا المبحث في حذف النون لابَّد من الأشارة الى أَنَّ هناك مواضع كثيرة تستحق الوقوف، يحول دون ذكرها خشية الأطالة، وضيق البحث، وأكتفى بالأشارة، بايجاز، الى أحدها، وهو حذف النون من قولهم: (أَيْمن الله) في القسم، و (أَيمُن) اسم معرب، قد غيرته العرب ضروباً من التغيير، واتسعوا فيه بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا في غيره، فقالوا: أَيمن الله، وأَيمُ الله، وإِيمُ الله، ومُ اللهِ،[155] وعلة هذا الحذف والتغيير، كما يذكر سيبويه، هو كثرة وروده في كلامهم، يقول في ذلك: (وبعض العرب تول: أَيْمُنُ الكعبة لأفْعَلَنَّ...) وكذلك: أَيمُ الله، وأَيمنُ الله، إلاّ أَنَّ ذا كثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، و أكثر من أَن أصفه لك).[156]

حذف التنوين:

التنوين من ظواهر العربية التي انفردت بها، ولم تشاركها فيه لغةٌ اخرى[157]، وكان حظه من اهتمام النحاة واللغويين كبيراً، تجلّى ذَلك واضحاً فيما أَفردوا له في مصنفاتهم النحوية واللغوية والصوتية من مساحات واسعة، وأطالوا الكلام على أَقسامه، وأنواعه، وما له من آثار صوتية على بنية الكلمة، ولم يخلُ، شأنه شأن ظواهر العربية الاخرى، من مسائل خلافية، سجلتها كتب النحو واللغة.

والتنوين كما يعرّفه النحاة: نون ساكنة زائدة، تتبع حركة الآخر، ولا يؤتى بها لتأكيد الفعل، وتثبت لفظاً لاخطاً، وتكون له صورة في حالة النصب، دون حالة الرفع والجر، (لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً، فلذا كتب في حال النصب الفاً، لأنه يقلب الفاً فيه).[158] والتنوين عند المحدثين لا يعدو أن يكون حركة قصيرة، بعدها نون، وأن هذه الحركة والنون خاضعتان لنظام المقاطع في الكلام الموصول.[159]

وقد حذف التنوين في أكثر من موضع من الكلام العربي، وكان (كثرة الاستعمال وطلب الخفة) ابرز علل هذا الحذف الى جانب علل صوتية أخرى، ويعزو المبرد وقوع الحذف في التنوين الى مضارعته لحروف المد واللين، فكما يقع الحذف في هذه الحروف وقع في التنوين، ومن وجوه المضارعة بينهما: أن التنوين كثيراً ما يقع بدلاً من هذه الحروف، وأنها تزاد في الموضع الذي تزاد فيه، فلما اشبهها التنوين، وجرى معها، أُجري مجراها في الحذف.[160] ولأن التنوين حرف ساكن، والحروف الساكنة أَضعف من الحروف المتحركة، فان الحذف يستوطنها، لأن الحذف (ضربٌ من الأعلال، والأعلال الى السواكن لضعفها اسبق منه الى المتحركات لقوتها)[161] ومن مواضع حذف التنوين في العربية لكثرة الاستعمال:-

حذف التنوين من الأسم الموصوف بـ (آبن):

يحذف التنوين، لكثرة الاستعمال، من العلم الموصوف بـ (آبن) أو (بنت) مضافاً الى علم، نحو: (جاءني زيدُ بنُ عمرو) في حالة الرفع، ويقال في حالتي النصب والجر: (رأيت زيدَ بنَ عمرو)، (ومررتُ بزيدِ بنِ عمرو)، أو مضافاً الى كنيته، نحو: (هذا زيدُ بنُ أبي بكر)، إذ تجري الكنية من الأَعلام مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد، وكان القياس في الاسماء الموصوفة في الأمثلة السابقة أن تنوّن، لكنّ التنوين حذف منها لكثرة ورود (آبن) صفة لها.

ويأتي سيبويه في طليعة مَنْ أَشّر هذا الحذف، وعبّر عن اهتمامه به، إذ خصّه بباب مستقل في كتابه، عنوانه (هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الاسماء، لغير إضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا لأَنّه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه)[162]

وفي تحديده لشروط ها الحذف، وعلته، يقول: (وذلك كلُّ اسم غالب، وصف (بآبن) ثم أُضيف الى اسم غالب، أو كنية، أو أم وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ محمد، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم، ولأن التنوين حرف ساكن، وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان،... وهم ممّا (بمعنى: ربما) يحذفون الأكثر في كلامهم).[163]

وتجري الكنية مجرى الاسم، يقال: هذا ابو عمرو بن العلاء، كما يقال: هذا زيدُ بنُ أَبي عمرو، لأن الكنية كالاسم الغالب، ويحذف التنوين منه كما يحذف من نحو: هذا زيدُ بنُ عمرو، ويستشهد سيبويه على ذلك بقول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:

وما زلتُ أُغِلقُ أبواباً وأفتحُها حتى أتيتُ أبا عمروِ بن عمّار

وقول الآخر:

فلم أَجبْنْ، ولم أَنْكلْ، ولكنْ يممّت بها أبا صخر بن عمرو[164]

ويفهم من كلام سيبويه أن وراء هذا الحذف سببين: الأول: كثرة الاستعمال، والآخر: إلتقاء الساكنين، وتابعه في هذا التعليل ابن جني بقوله: (ومما حذفوا فيه التنوين أن يكون (ابن) وصفاً لعلم أو كنية أو لقب، فان التنوين يُحذف من الاسم الأول لكثرة الاستعمال، ولألتقاء الساكنين)[165]، في حين قصر الرضي العلة على (كثرة الاستعمال).[166]

ومن النحاة مَنْ يذهب الى أَنَّ علة حذف التنوين في هذا الموضع من الكلام إنَّما تعود الى طبيعة تركيب الصفة والموصوف، إذ وقع التنوين وسطاً، فحُذف، وبقي نون (ابن) حرف اعراب، والدال من (زيد) تابعاً للنون تبعية (الميم) من قولنا: امرُؤ، وامرِئ، وامَرأً، وقد نسب ابن مالك في شرح التسهيل هذا الرأي الى أبي علي الفارسي، اذ قال: (وزعم الفارسي أَنَّ نحو (زيد بن عمرو، عند قصد النعت، في غير النداء، مركب، وأَنَّ حركة المنعوت حركة إتباع كحركة ميم (مرء) على لغة من قال: هذا آمرؤ، ورأيت آمرءاً، ومررت بمرِئ).[167]

ونسبة ابن مالك هذا الرأي لأبي علي الفارسي غير دقيقة، فقد سبقه الى ذلك المبرد في المقتضب، وهو الذي يقول: (هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد، فيحذف التنوين من الموصوف، وذلك قولك (هذا زيدُ بنُ عبد الله) و (هذا عمروُ بنُ زيد)، والكنية كالاسم، ... فهذا الباب والوجه، فأما أكثر النحويين فيذهبون الى أَنَّ التنوين انما حذف لالتقاء الساكنين، وكان هذا لازماً،لأنهما بمنزلة شيء واحد)[168]، وقد اختار الدكتور فاضل السامرائي رأي المبرد هذا، رافضاً القول بعلة التقاء الساكنين، لأنه قد يلتقي ساكنان في غير الوصف نحو: (خالدٌ ابن سعيد).[169]

ولما كان الأصل في هذه المسألة إثبات التنوين في مثل هذا الموضع، وهم إنّما يحذفونه، طلباً للخفة، لكثرة دورانه في الكلمات، الا أَنّنا لم نعدم من الشعراء من يثبت التنوين في هذا الموضع على الأصل، عندما يضطرون الى ذلك، وقد عدّه بعضهم من باب ما شذّ عن الاستعمال اللغوي الشائع[170]، أو من باب الضرورة[171] من هذه الشواهد قول الشاعر الأغلب العجلي:

جاريةٌ من قيسٍ بن ثعلبة كأَنَّهــا حِليةُ سيفٍ مُذْهَبَهْ

وقول الحطيئة:

إلاّ يكنْ مالٌ يثابُ فإنَّــه سيأتي ثنائي زيداً ابنَ مُهَلْهِلِ[172]

ولم يترك النحاة هذه المسألة دون أن يضعوا لها من الضوابط ما يجعلها محصورة في تراكيب معينة، منها:

اولاً: أَن يكون الاسم الذي يحذف منه التنوين عَلَماً موصوفاً بـ (ابن)، ومضافاً الى علم، نحو: جاءني زيد بن عمر، فتكون (ابن) قد وضعت بين علمين صريحين، أو ما يقارب العلمين، وهو الكنية، إذ تجري مجرى الاسم العلم، نحو: هذا أبو جعفر بن ابي محمد، أو بين لقبين مشهورين، نحو: هذا كرز بن قطنة[173]، فإن لم يضف (ابن) الى علم، نحو: (هذا زيدٌ ابن أَخينا)، لم يحذف التنوين، لأنه لم يكثر استعماله كثرته الى العلم، يقول المبرد: (ولو قلت: (هذا زيدٌ ابن أخيك) لم يكن في (زيد) الا التنوين، لأن قولك: (ابن أخيك) ليس بعلم، ولأنك إنما تحذف التنوين من العلم، اذا كان منسوباً الى علمٍ مثله).[174]

ثانياً: أَنْ تقع (ابن) صفة للعلم قبلها، فان وقعت خبراً لم يحذف التنوين، وان وقعت بين علمين، نحو قولنا: زيدٌ ابنُ عمرو، فيكون (زيد) مبتدءاً، و (ابن عمرو) الخبر، ومثله أن يقال: (إنَّ بكراً ابنُ جعفر) و (ظننتُ محمداً ابنَ علي) فلا يحذف التنوين منها لوقوع (ابن) خبراً، وليس صفة، والعلة في ذلك قلة استعمال (ابن) خبراً مع العلم، يضاف الى ذلك أَنَّ التنوين (إنّما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كآسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره).[175]

وفي ضوء هذه المسألة وقع الخلاف في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (التوبة من الآية /30) فقرئت (عزير) قراءتين، الاولى بتنوين (عزير)، قرأ بها عاصم والكسائي، اذ جعل (عزيراً) مبتدءاً، و (ابن) خبراً، حكاية عن مقال اليهود، والقراءة الثانية بحذف التنوين من (عزير)، وبها قرأ ابن كثير ونافع وغيرهما، اذ جعل (ابن) وصفاً لـ (عزير)، على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو عزيز بن الله، فيكون (هو) مبتدأ، و (عزير) الخبر، و (ابن الله) صفته.[176] وقد ضعّف بعض النحاة تخريج القراءة الثانية، لأن (عزيراً) لم يتقدم له ذكر فيكنى به، فهو عند المبرد وابن جني وجه بعيد[177] والأَوْجه عند النحاة أن يكون (ابن) خبراً، الا أَنّه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة، ومثل هذا الحذف، كما يرى ابن جني، له نظائر كثيرة، (تكاد كثرتها تجعلها قياساً).[178]وقد لازم حذف التنوين من العلم الموصوف بـ (آبن) طلباً لخفة، لكثرة استعماله، حذف ألف (آبن)خطأً حيثما وجب حذف التنوين، تثبت بثبوته، وتسقط بسقوطه، إذ بوقوع (ابن) صفة بين عملين، وبالشروط التي تقدمت

يتحقق حذفان: الأول: لفظي، وهو حذف التنوين، والآخر: خطي، وهو حذف الألف من (آبن)، فان فقد شرط أو أكثر ثبت الأصلان: الألف والتنوين، فمثال ثبوت ألف (آبن) مع التنوين، لفقدان شروط حذفهما، قولنا: (إنَّ زيداً ابنُ أخيك) و (جاءني زيدٌ ابن أخيك)،[179] يقول ابن يعيش: (إنّه لما كثر إجراء (ابن) صفة على ما قبله من الأعلام، .... ولما كان (ابن) لا ينفك من أن يكون مضافاً الى (أب) أو (أم) وكثر استعماله، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألف الوصل من (ابن) لأنه لا يقوى فصله عما قبله، اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد).[180]وعلة حذف الألف في (ابن) كما يراها ابن جني، تكمن في أَنَّ حذف التنوين من الاسم الموصول بـ (آبن) قد جعل الاسمين اسماً واحداً، وعند ذلك انتفت الحاجة الى الابتداء (بابن) فيحتاج الى الألف، فكان حقها أن تحذف خطاً، كما حذفت لفظاً،[181] في موضع أخر يقول: (ولأنَّك جعلت الاسمين كالاسم الواحد، فالألف في (ابن) محذوفة من الخط، وذلك لأنَّك لا تقدر الوقف على الأول او الابتداء بالثاني).[182]واذا ما آعترض على هذا التعليل بأن نحو: (قُم فآضرب زيداً) و (آقعد وآشتم خالداً) الألف في (آضرب وأشتم) من المثالين ثابتة، وان كان قبلهما حرفان لا ينفصلان بأنفسهما، وهما الفاء والواو، وليس اتصال (ابن) بما قبله بأشدّ من اتصال الفعلين بالفاء والواو، والجواب، عند ابن جني، (أَنَّ بين الموضعين فرقاً،وذلك أن الاستعمال في (فآضرب)، (وآشتم) لم يكثر كثرته في إجراء (ابن) صفة على ما قبله، .... ولو كثر استعمال ذلك لحُذفت الألف، ألا ترى أَنه لما كثر (بسم الله) حذفت منه الألف).[183]

حذف الحروف في باب (الترخيم):

الترخيم لغةً: التليين، والترقيق، والتسهيل، يقال: صوتٌ رخيمٌ، إذا كان ليناً ضعيفاً، ومنه قول الشاعر:

لها بَشَرٌ مثلُ الحرير ومنطقٌ رخيمُ الحواشي، لاهُراءٌ ولا نَزْرُ

يصف الشاعر امرأةً بعذوبة المنطق، ولين الكلام.[184]

واصطلاحاً عند سيبويه: (الترخيمُ حذف أَواخر الاسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً)[185]، وعند آخرين: (حذف اواخر الاسماء في النداء)[186] والترخيم بهذا المعنى، كما يرى ابن عصفور، تسمية مناسبة للوضع اللغوي لأن في حذف الآخر من الكلمة تسهيلاً للنطق بها وتليينا له، ولا يكون هذا الحذف الاّ في النداء.[187] والى هذا المعنى أشار ابن مالك في ألفيته:

ترخيماً آحذف آخر المنادى كياسُعا، فيمن دعا سُعادا[188]

لماذا الحذف في الترخيم؟ ولِمَ لا يكون الاّ في النداء؟ :

كان سيبويه من أوائل من أجاب عن هذا السؤال في تعليل ظاهرة الحذف في هذا الباب من العربية، وحصره في النداء، بأن ذلك يعود الى كثرة استعمال العرب لأسلوب النداء في حياتهم، ودورانه في كلامهم، ولذلك كثرت في هذا الباب وجوه الحذف بدءاً بحذف الفعل الناصب له وانتهاء بحذف التنوين، وياء المتكلّم من نحو (ياقوم)، يقول سيبويه: (واعلم أَنَّ الترخيم لا يكون الاّ في النداء، إلاّ أَنْ يضطرَّ شاعر، وإنّما كان ذلك في النداء، لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء)[189]، ويتساءل ابن عصفور عن علة حصر الترخيم في (باب النداء)، دون غيره من اساليب الكلام العربي. ثم يجيب (إنّه كثير الاستعمال، ...، فلما كثر استعماله خفّفوا اللفظ، (لأن ما دار على الألسنة جديرٌ بأن يخفف)[190] ويشاركه في هذا التعليل ابن يعيش، اذ يعزو ذلك الى سعة استعمال النداء في كلامهم، (والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، فلذلك رخّموا المنادى ، وحذفوا آخره)[191]

ولأن النداء باب حذف، كما يرى ابن الوراق، فلا يكون الترخيم الاّ في هذا الباب، فالمنادى المفرد قد يحذف منه التنوين والأعراب، (فلما جاء حذف التنوين منه والأعراب، جاز ايضاً حذف بعض حروفه، استخفافاً، لدلالة ما بقي عليه)[192]، ولشدّة ارتباط الترخيم بباب النداء حتى عدّ من خصائصه، لأن الترخيم المطرّد لا يكون الاّ في النداء، وما جاء منه في غير النداء، فإنّما يكون على سبيل الندرة أو من قبيل الضرورة.[193]

ولا تحذف الحروف في الترخيم، عند النحاة، الاّ بشروط، نذكر اهمّها، وما يتعلق منها بموضوع البحث:

الأول: أَن يكون المنادى علماً، لأن الأَعلام كثيرة في كلام العرب، وهم لها أكثر استعمالاً وما كثر استعماله جاز فيه الحذف للتخفيف، وفي هذا الشرط يقول سيبويه: (وآعلم أَنَّه ليس من أسم لا تكون في آخره هاء يحذف منه شيء، اذا لم يكن اسماً غالباً، نحو: زيد، وعمرو، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام، وهم لها أكثر استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إيّاها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو قولك: هذا زيدُ بنُ عمرو، ولم يقولوا: هذا زيدُ بن أخيك).[94]وإنَّما وجب الترخيم في الأعلام، لأن الأَعلام منقولة في الأكثر عن وضعها اللغوي الى وضع ثانٍ،والنقل تغيير، وكذلك الترخيم هو تغيير، ذلك ما يراه ابن عصفور بقوله: (إنَّ الأَعلام أكثر تغيّراً، ألا ترى أَنَّ الأَعلام

منقولة، لا إرتجال فيها، في مذهب، وإلاّ فمنهم مَنْ أنكر فيها الارتجال جملة، فلما كانت اشدّ تغيّراً، كان الحذف إليها أسرع، لأن التغيير يأنس بالتغيير).[195]

الثاني: أن يكون المنادى مفرداً، أي: ألاّ يكون جملة، لعدم تأثير النداء فيها، وألاّ يكون مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، لكونهما معربين، ولأن المضاف والمضاف اليه جريا مجرى الكلمة الواحدة من وجه، ومجرى الكلمتين من وجه آخر، فلو رخم المضاف لرخم ما ليس بآخر الكلمة على الوجه الأول، ولو رخم المضاف اليه لرخم ما ليس بمنادى على الوجه الاخر، وكذلك حكم الشبيه بالمضاف فضلاً عن (أنَّ الاسم المفرد قد أثّر فيه النداء، وأوجب له البناء، بعد أن كان معرباً، والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيهما النداء، بل حالهما بعد النداء في الأعراب كحالهما قبل النداء)[196] يضاف الى ذلك أنَّ ما ورد عن العرب مرخماً هو المفرد، فقالوا: (ياجارِ) و (ياعامِ) والمراد: ياحارثُ، وياعامرُ، ومنه قول مهلهل:

ياجارِ، لا تجهل على أشياخنا إنَّا ذوو السَّوراتِ والأحلام[197]

وفي هذا الشرط يقول سيبويه: (وآعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضاف اليه، ولا وصف، لأنهما غير منادَيين، ولا يُرخّم مضافٌ ولا اسمٌ منوَّنٌ في النداء، من قبل أنَّه جرى على الأصل، وسلم من الحذف).[198]

وللكوفيين موقفٌ آخر من هذه المسألة، فقد أجازوا ترخيم المضاف، ويوقعون الحذف في آخر الاسم المضاف اليه، وذلك نحو: (يا آل عامِ) في (يا آل عامِر)، وحجتهم في ذلك ما ورد من شواهد شعرية، رُخّم بها المضاف اليه، منها قول زهير بن أبي سلمى:

خذوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكْرِمَ، وآذكروا أواصرنا، والرَّحم بالغيبِ تُذكرُ

أراد: يا آل عكرمة.[199] وخرّج سيبويه ما ورد من هذا النوع من الترخيم في غير النداء من باب الضرورة، وحذف آخر المنادى المضاف نادر، وأندر منه ما يحذف من المضاف اليه.[200]

واذا كان المنادى العلم مفرداً، فانَّ منه ما يحذف منه حرف واحد، ومنه ما يحذف منه حرفان، وما يحذف منه حرف واحد نحو قولنا: في (عامر) و (حارث): (ياعامِ) و (ياحارِ)، اذ يجوز فيه الضم والكسر، على اللغتين المعروفتين، أما ما يحذف منه في الترخيم حرفان، فهو نوعان، الأول: ما كان في آخره حرفان زائدان، زيدا معاً، من ذلك ما كان في آخره ألفٌ ونون، نحو: (مروان) و (سعدان) فيقال فيهما: (يامَرْوَ) و (ياسَعْدَ) ومنه قول الشاعر:

يامَرْوَ، إنَّ مطيتي محبوسة ترجو الحِباءَ، وربُّها لم يَيْأسِ[201]

ومثله ما كان في آخره ألف التأنيث، نحو: (حمراء) و (صحراء) اذا سُمّي بهما، فيقال: (يا حَمْرَ أقبلي)، و (يا صَحْرَ).

والآخر: مّا يحذَف منه حرفان، ما كان آخر الاسم منه حرفاً اصلياً، وقبله حرف مدّ زائد، فانه يحذف منه الحرفان، ويجريان معاً مجرى الزائدين، فيقال في (عمّار) و (منصور): (ياعمَّ) و (يامنص).[202]

الثالث: أن يكون المنادى زائداً على ثلاثة أحرف، وكان كذلك لأن الغرض من الترخيم التخفيف، ولأن الثلاثي أقل الأصول وأخفها، فلو رخم الثلاثي للتخفيف لكان اجحافاً،[203] وينسب السيرافي القول بهذا الشرط الى أهل البصرة كلهم، ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة، فهم مجمعون على أن الاسم اذا كان على ثلاثة أحرف، وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخم.[204]

أَمَّا ما كان على ثلاثة أحرف، والثالث منه هاء التأنيث، فانه جاز ترخيمه، لأن الهاء ليست من بناء الاسم، وإنّما هي بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم، فلما كانت في المعنى منفصلة جاز حذفها[205]، ولا يشترط في ترخيم ما كان فيه هاء التأنيث العَلَمّية، وانما ساغ ذلك، وإنْ لم يكن علماً، فقالوا: (ياثُبَ) و (ياعضَ) في: (شبة) و (عضة)، وذلك (لكثرة ما فيه هاء التأنيث، فانه يكثر في شيء ككثرته، لما تقدّم من أنه كاسم ضُمّ الى اسمٍ، ولأن تاء التأنيث تُبدل هاء في الوقف أبداً، مطرداً، ودخولها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، ...، فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة، مع عدم الأخلال ببنية الكلمة، لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يُسّهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير مؤنسٌ بالتغيير).[206]

وتحذف تاء التأنيث في الكلمة للترخيم سواء أقلّت حروف الكلمة أم كثرت، وسواء أكانت شائعة أم خاصة، فقالوا في (سلمةَ) (ياسَلَمَ أقبل)، وفي (مرجانة): (يامرجان أقبلي)، وفي النكرة قالوا: (ياعاذلَ أقبلي) يريدون (عاذلة)[207]، واذا وُقف على المرخم بحذف التاء، فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فيقال في ترخيم (طلحة): (ياطلحهْ)، وسميت هذه الهاء بـ (هاء السكت)، وقيل هي التاء المحذوفة، أُعيدت لبيان الحركة[208]، ويجوز، على قلّة، الوقوف بغير هاء، فيقال: (ياحَرْمَلْ) والمراد (ياحرملة).[209]

حركة الحرف الذي يلي الحرف المحذوف:

يكون المرخم من حيث حركة الحرف الذي يلي الحرف المحذوف على لغتين: الأولى: لغة مَنْ ينتظر الحرف، والأخرى: لغة مَنْ لا ينتظر، وقد يطلق عليهما: لغة (ياحارِ) ولغة (ياحارٌ)[210]، وعلى اللغة الأولى يحذف أخر الاسم، ويكون المحذوف مراداً في الحكم، كالثابت المنطوق به، ويترك ما قبل المحذوف على حاله، في حركته، وسكونه، إيذاناً وإشعاراً بإرادته، وضمة البناء التي يحدثها النداء تكون مقدرة على حرف الاعراب المحذوف، اذ ليس الحرف الذي يسبق الحرف المحذوف بحرف إعراب، فلذلك يبقى على حاله من الحركة .[211]

وهذه اللغة هي الأغلب والأعرف والأكثر، ولذلك كثر في الترخيم تقدير ثبوت المحذوف، فيقال في (حارث، وجعفر) (ياحارِ) و (ياجعفَ)، وقد اختار سيبويه هذه اللغة بقوله: (وآعلم أنَّ الحرف الذي يلي ما حذفتَ ثابتٌ على حركته، التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضماً، أو وقفاً، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء، وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الأعراب تخفيفاً في هذا الموضع، وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله).[212]

أَمَّا اللغة الثانية، لغة من لا ينتظر، فيحذف فيها الحرف من آخر الاسم المرخَّم، ويبقى الآسم قائماً برأسه، غير منقوص منه، ويعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضمّ، فيقال في (حارث): (ياحارُ) وفي (جعفر): (ياجعفُ). أَمَّا حركة ما رخّم مّما حذف منه (تاء التأنيث)، فانّه يجوز على اللغتين، فيقال في (طلحة): (يا طلحُ، وياطلحَ)، ومن العرب من يفتح (التاء) فيقول: (ياطلحةَ)، ومنه قول الشاعر النابغة الذبياني:

كِلِيني لِهَمٍّ، يا أُمَيْمَةَ، ناصبٍ وليلٍ أُقاسِيه، بطيءِ الكواكبِ[213]

وللنحاة، كما يقول ابو حيان، كلام كثير في هذه الفتحة، فمنهم من ذهب الى أَنّه المنادى، منصوب على أصله، ولم ينّون، لأنه غير منصرف، وهو ما يميل اليه ابو حيان، وذهب آخرون الى أن الاسم بُني على الفتح، لأَنَّها حركة تشاكل حركة إعرابه، لو أعرب لجرى مجرَى: لا رجلَ في الدار.[214]

ولابن مالك في شرح التسهيل رأي، نراه معه، أَنه الأسهل في تعليل فتحة التاء هذه، إذ يرى أَنَّها إتباع لفتحة ما قبلها، كما كانت فتحة المنعوت في نحو: (يازيد بن عمرو) إتباعاً لفتحة (ابن)، و (وإتباع الثاني الأول أحق بالجواز، لا سيما في كلمة واحدة).[215]

المبحث الثاني

الحذف في (حروف المعاني)

الحذف لا يليق بالحروف، كما يقرر النحاة، وانَّ أَعدل أحوالها أَنْ تستعمل غير محذوفة، وحجتهم في ذلك: أَنَّ الغرض من الحروف إنَّما هو الاختصار، ولو حذفت الحروف تخفيفاً، لكان في ذلك إفراط في الأيجاز والاختصار، ولأَنَّ اختصار المختصر، كما يرى ابن جني، إجحاف.[216] ويرى ابن يعيش أَنَّ الحذف في الحروف بعيد جداً، (لأَنَّه نوعٌ من التصرّف، والحروف لا تصرّف لها لعدم اشتقاقها، والأمر الآخر: أَنَّ هذه الحروف وضعت آختصاراً، نائبة عن الأفعال، دالة على معانيها، ...، فلو آختصرت هذه الحروف، وحذفت منها شيئاً، لكان آختصاراً لمختصر، وذلك إجحاف، ولذلك بَعُد الحذف فيها).[217]

حذف حروف الجر:

كثرة حروف الجر في العربية، وكثرة دورانها، واستعمالها في الكلام العربي كان مدعاة لحذفها في مواضع قياسية وسماعية من كلامهم، تخفيفاً، (لأَنَّ الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله)[218] وعلى الرغم من عدم تجويز النحاة لمثل هذا الحذف في حروف الجر الا أنّه لم يكن أَمامهم، وهم يواجهون كثرة هذا الحذف في المأثور اللغوي، إلاّ أن يضطروا الى الاعتراف بوجوده، وكانت حجتهم في عدم التجويز أَنَّ الجار والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة، إذ (ليس كلُّ جار يُضمر، لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد).[219]

ومن أبرز مواضع حذف حروف الجر القياسية حذفها من مفعول الأفعال المتعدية بهذه الحروف مع (أَنَّ) و (أَنْ)، لكثرة استعمال هذين الحرفين مع حروف الجر، ولعل سيبويه أول مَنْ نبّه الى ذلك، فبعد أَن يسوق عدداً من الآيات القرآنية التي وقع فيها مثل هذا الحرف، ومنها قوله تعالى:

- ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾(القمر/10)
- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (هود/25)
- ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ (الجن/18)
- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الانبياء/92)

إذ المراد من هذه الآيات: بأني مغلوب فانتصر، وبأَنّي لكم نذير مبين، ولأَنَّ المساجد للهِ فلا تدعوا مع الله احدا، ولأَنَّ هذه امتكم..، بعد أن سرد هذه الآيات، وما يراد بها، يقول: (ولو قال إنسان إنَّ (أَنَّ) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنّه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار، ...، لكان قوياً، ... ويقوّي ذلك قوله

(وأَنَّ المساجد لله) لأنهم لا يقدّمون (أَنَّ) ويبتدئونها، ويعملون فيها ما بعدها)[220] في موضع آخر من الكتاب يقول: (وآعلم أَنَّ اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أَنْ) كما حذفت من (أَنَّ)، جعلوها بمنزلة المصدر، حين قلت: فعلتُ ذاك حَذَرَ الشر، أي: لحذر الشر، ...، ومثل ذلك قولك: إنّما انقطع إليك أَنْ تكرمه، أي: لأن تكرمه).[221]
ومن ورود هذا الحذف في الشعر قول الفضل بن العباس بن عتبة:

لا تطمعوا أَنْ تهينونا ونكرمكم وأَنْ نَكفَّ الأذى عنكم وتؤذونا

الله يعلم أَنَّا لانُحبُّكم ولا نلومُكُمُ أَنْ لا تحبُّوَنا

وتقدير المعنى: في أَنْ تهينونا، وفي أَنْ نكفَّ، وعلى أَنْ لا تحبونا[222]
وقد اشترط النحاة لصحة هذا الحذف لحروف الجر أَمن اللبس، فان خيف اللبس آمتنع الحذف[223]، وفي هذا المعنى يقول أَبو حيان في الارتشاف، (وآطرد حذف حرف الجر المتعيّن مع (أَنَّ وأَنْ) نحو: غضبتُ أَنْ تخرجَ، وعجبتُ أَنك تقوم، أي: مَنْ أَن تخرج، ومن أَنَّك تقوم، فأن أَتيت بصريح المصدر لم يجز الحذف، نحو: عجبت من قيامك، فان لم يتعيّن الجر لم يجر الحذف، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرفين مختلفي المعنى، نحو: رغبتُ في أَنَّك تقوم، ورغبتُ عن أَنْ تقوم)[224]، والى هذا الشرط اشار ابن مالك بقوله:

نقلاً، وفي (أَنَّ) و (أَنْ) يطرّد مع أَمْن لبسٍ: كعجبتُ أَنْ يَدوا[225]

وقد أَضاف النحاة الى علة (كثرة الاستعمال) التي أشار اليها سيبويه في نصّه المتقدم، علة اخرى، تلتقي مع علة (كثرة الاستعمال) في طلب الخفة، أعني بها: طول (أَنَّ وأَنْ) بصلتها، والطول يستدعي التخفيف[226] ولخلو المصدر الصريح من الآستطالة لا يحذف معه حرف الجر، إذ لا يُقال: رغبتُ لقاءك، والمراد: في لقائك، فلا مسوّغ هنا لعدم الطول، ومن أمثلة إثبات حرف الجر مع المصدر الصريح قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء﴾ (الاعراف من الآية/28) وقد حذف مع الفعل نفسه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ﴾ (النساء من الآية/58)ويرى الباحثُ أن العلّة التي اعتّل بها سيبويه لمثل هذا الحذف، وهي كثرة استعمالها مع حروف الجر في الكلام العربي هي الأرجح، والأقرب الى التعليل اللغوي، وان كانت الآخرى غير بعيدة عن معنى الأولى، وهو طلب الاستخفاف، غير أَنَّ عدم حذف حروف الجر مع الاسماء الموصولة (الذي) و (مَنْ) وقد طالت الصلة بهما، يجعل القول بأن علة الحذف هو طول صلة (أَنَّ وأَنْ) قولاً ضعيفاً. وقد خلّف حذف حروف الجر مع (أَنَّ وأَنْ) مسآلة خلافية بين النحاة، لا نرى بأساً من المرور عليها بايجاز، فقد اختلفوا في إعراب المصدر المؤول من (أَنَّ وأَنْ) وصلتهما بعد حذف حرف الجر، منهم مَنْ يرى أَنَّه في محل نصب، ومنهم مَنْ يرى أَنَّه في محل جر، وقد تزعم الخليل وسيبويه الفريق الذي يرى أَنَّه في محل نصب، وأَنَّ الفعل بعد حذف حرف الجر وصل الى المفعول به، فعمل فيه، وتابعهما في ذلك كل من الفراء والأخفش الأوسط، والمبرد والزجاج[227]، يقول سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون من الآية/52) فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأَنَّ هذه أمتكم امة واحدة، فان حذفت اللام من (أَنَّ) فهو نصب)[228]، ولم يعترض سيبويه على هذا الرأي، وإنّما علق عليه بقوله: (ولو قال إنسانٌ: إنَّ (أَنَّ) في موضع جر ... لكان قولاً قوياً).[229]
وتزعم الكسائي الفريق الآخر الذي يعرب المصدر المؤول منهما بعد حذف حرف الجر في محل جر، ينقل الفراء عن الكسائي، وهو لا يقول به، (وكان الكسائي يقول في (أَنَّ) هي في موضع خفض)[230] وقد أَنكر عليه هذا القول بقوله: (ولا اعرف ذلك)[231]، وحجة هذا الفريق ظهور الجر في المعطوف على المصدر المؤول الذي حذف منه حرف الجر في قول الفرزدق:

وما زرتُ سلمى أَنْ تكونَ حَبيبةً إليَّ، ولا دَينٍ بها، أنا طالبه[232]

بجر (دين) عطفاً على (أَن تكون).
وكان السهيلي أبرز مَن ارتضى هذا المذهب، ودافع عنه[233]، واختاره من المحدثين الاستاذ عباس حسن، وعلّل اختياره بأنه لا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب، لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفَه.[234]ويجد الباحث نفسه أَقرب الى المذهب الأول القائل بأن المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر في محل

نصب، إذ إنَّه الأَقيس والأَوْلى ، لضعف حرف الجر عن أَنْ يعمل مضمراً، لأن الفعل يصل الى مفعوله دون واسطة ظاهرة، فلا مسوّغ لتقدير عامل مضمر، سواءاً أكان هذا المضمر ضعيفاً أم قوياً.[235]

ومن صور الحذف السماعي لحروف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال، حذفها مع ظروف المكان المختصة، إذ قسّم النحاة ظروف المكان من حيث تعدية الفعل اليه أو عدم تعديته على قسمين: المبهم، وهو ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره، ولا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يُضاف اليه، نحو: مكان، ناحية، أمام، خلف، فوق ... الخ، وغير ذلك من الاسماء المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل، وما دخل من الأفعال على هذا النوع من الظروف فانه يتعدى إليها مباشرة، وبغير حرف جر، فيقال: جلست مجلساً، ووقفت قدامك، ووراءك، وتنصب هذه الاسماء على الظرفية. والقسم الثاني من ظروف المكان هو ما كان مختصاً، وهو عكس المبهم، أي ما كان له أَقطار تحصره، ونهايات تحيط به، كالدار، والمسجد، والسوق/ وكما أَنَّ الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الاّ بحرف جر، نحو: (وقفت في الدار) و (أَقمت في المسجد) و (جلستُ في مكة)[236]، يقول ابن عصفور: (إعلم أَنَّ الأفعال كلَّها تتعدى الى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومحدود .... بنفسها الاّ ظروف المكان المختصة، فان الفعل لا يصل إليها إلاّ بواسطة، نحو: قمتُ في الدار، وقعدت في المسجد، وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص).[237]

غير أَنَّ من الأفعال اللازمة الداخلة على ظرف المكان المختص ما جاء شاذاً عن القاعدة المتقدمة، فنصبت اسماء المكان، الداخلة عليها وقد حذف منها حرف الجر، توسعاً، لكثرة استعمال هذه الأفعال مع ظروف المكان المختصة، ويذكر النحاة من بين هذه الأفعال: (دخل، سكن، نزل، ذهب)، يقول سيبويه: (وأَمَّا دَخَلْتُه دخولاً، وولجته ولوجاً، فانّما هي: ولجت فيه، ودخلت فيه، ولكنَّه أُلقي (في) استخفافاً، كما قالوا: نبئت زيداً، وانما يريد: نبئت عن زيد).[238]وفي تعليقه على قوله تعالى: ﴿فأين تذهبون﴾ (التكوير/26) يقول الفراء: (العرب تقول: الى اين تذهبون، واين تذهبون، ويقولون: ذهبتُ الشامَ، وذهبتُ السوقَ، وخرجت الشام، ... واستجازوا في هذه الأحرف إلقاء (الى) لكثرة استعمالهم إياه)[239] وفي هذا المعنى يقول الرضي: (اعلم أن (دخلتُ) و (سكنتُ) و (نزلتُ) تنصب على الظرفية كلَّ مكان دخلت عليه، مبهماً كان أولا، نحو: (دخلت الدار) و (نزلت الخانَ) و (سكنت الغرفة)، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر).[240]ويفهم من قول الرضي أَنَّ كثرة حذف حروف الجر مع هذه الأفعال كان مدعاة لأن تتجاوز دخولها على أسماء الأماكن المختصة، الى المبهمة، حتى عُدَّ الحذف مع ما كثر حذفه قياسياً، ومع ما لم يكثر فانه يقبل، ويقتصر فيه على السماع.[241]وعلى هذا الاساس، كانت علة (كثرة الاستعمال) وراء حمل بعض اسماء المكان المختصة على المبهم من المكان في الاستعمال، فجاءت مجردة من حرف الجر، منها لفظ (مكان)، يقول الجامي: (وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ (مكان) وان كان معيناً، نحو: جلستُ مكانك، لكثرته في الاستعمال ... لا لأبهامه).[242]وما جاء من اسماء المكان منصوبة بعد هذه الأفعال اختلف في ناصبها، هل هو النصب فيها على المفعولية، أو على الظرفية، ولعلّ منشأ الخلاف في هذه المسألة يعود الى أَنَّ هذه الأفعال تستعمل مرة بحرف الجر، ومرة بغيره، نحو دخلتُ البيت. ودخلت الى البيت. فمذهب سيبويه أَنَّ هذه الأَسماء منصوبة على الظرفية، وأَنَّ الأصل في المسألة أَنَّ ظرف المكان المختص لا تصل إليها الأفعال الاّ بواسطة، نحو: قمتُ في الدار، وقعدت في المسجد، فلا يقال: قُمتُ الدار، ولا قعدتُ المسجد، الاّ أن العرب شدت من ذلك، فحذفت حروف الجر مع الأفعال التي كثر استعمالها مع هذه الظروف، ومنها (ذهبت ودخلت) نَسَب هذا المذهب الى سيبويه الرضي[243]، ووافقه عليه جمهرة النحاة[244]، يقول ابو حيان في الارتشاف: (وقالت العرب: ذهبتُ الشامَ، وهذا عند سيبويه ظرف مختص، انتصب على إسقاط (في) تشبيهاً بغير المختص، ولا يجوز نصب (الشام) الاّ مع ذهب).[245] وينسب القول بأن هذه الاسماء منصوبة آنتصاب المفعول به، وأَنَّ الفعل (دخل) في نحو: دخلتُ المسجد، فعل متعد، فما بعده مفعول به، لا مفعول فيه، الى كل من المبرد والأخفش والجرمي.[246] إذ ينسب ابن يعيش الى المبرد قوله في الفعل (دخل) في نحو: (دخلتُ الدار): (هو من الأفعال التي تعدى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو (نصحت زيداً، و (نصحت لزيد) (وشكرته وشكرت له) فكذلك: (دخلت الدار) و (دخلت فيها).[247]

أما موقف الأخفش فينقله لنا ابن عصفور بأن الفعل (دخلتُ) في نحو: (دخلت الدار) متعدية الى مفعول به، وأَنَّ الدار واشباهها منصوبة بعدها على أَنَّه مفعول، والذي حمل على ذلك اطراد وصول (دخلت) الى ما بعدها بنفسها، نحو: (دخلت المسجد).[248]

وقد وقف عدد من النحاة مع مذهب سيبويه، ودافعوا عنه، منهم الرضي الذي يرى أن الاصحّ أن هذه الأفعال لازمة،[249] ويصف ابن عصفور ما ذهب اليه الأخفش خاصة بأنه فاسد، وساق من الأدلة ما يثبت ذلك،[250] والصواب عند ابن يعيش أن (دخل) من قبيل الأفعال اللازمة، وإنّما يتعدى بحرف الجر، نحو: دخلت الى البيت، وانما حذف منه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال.[251]

ولعباس حسن في النحو الوافي رأي آخر، اقرب الى رأي سيبويه، إذ يرى أَنَّ هذه الاسماء نُصبت بنزع الخافض، لأن ذلك (أولى من القول بأنها مفعول به، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً، لأَنَّ نصبها على المفعولية مباشرة، ولو على وجه الشذوذ قد يوحي-خطأً- أن الفعل قبلها متعدٍ بنفسه، وأن المعنى لا يحتاج الى المحذوف، فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها).[252]ولا يجد الباحث نفسه، بعد استعراض هذه المذاهب في نصب أسماء المكان بعد هذه الأفعال، الاّ أن يقف موقف سيبويه وجمهور النحاة، ويذهب الى أن حذف ما كان موجوداً لكثرة الاستعمال، لا يلغي حكم الفعل وما دخل عليه من كونه فعلاً لازماً، وأن الأسماء باقية على ظرفيتها، وقد نُصبت بعد حذف حرف الجر إتساعاً لكثرة دورانها في الكلام.ومن هذا الباب ايضاً قد يحمل على هذا النوع من الحذف، إتساعاً، وطلباً للخفة، حذف حرف الجر من الأفعال التي تتعدى الى مفعولين، تتعدى الى الأول بنفسها من غير واسطة، والى الثاني بواسطة حرف الجر، وعلى قاعدة أن (الطول يستدعي التخفيف) فقد سُمع حذف حرف الجر مع أفعال معدودة، تحفظ ولا يُقاس عليها،[253] وهذه الأفعال هي: (اختار، واستغفر، وسّمى، وكنّى، وأمر) نحو: اخترت الرجال زيداً، والمراد: من الرجال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ (الاعراف من الاية/155) والمعنى: من قومه[254]، ومنه قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لستُ مُحصيَهُ ربّ العباد، اليه الوجهُ والعملُ

يريد: من ذنب[255]، ومنه قول الفرزدق:

ومنّا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً، إذا هبَّ الرياح الزعازعُ

والأصل: من الرجال، وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر (لاختار)، والمفعول الأول هنا نائب فاعل، وهو الضمير العائد الى (الذي)، ويعلق صاحب خزانة لأدب على هذا الحذف بقوله: (وهذا الحذف كثير الاستعمال).[256]ويقال ايضاً: سميتُك زيداً، والمراد: بزيد، وكنيتك أبا عبد الله، والمراد: بأبي عبد الله، ويقال ايضاً: أمرتك الخير، والمراد: بالخير، ومنه قول الشاعر:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ به قد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[257]

يقول ابن الوراق: (اعلم أَنَّ الأولى في هذا الباب أَن يتعدى بحرف الجر، وانما حذف حرف الجر استخفافاً، ولا يقاس عليه)[285] وفي موضع آخر يقول: (ومنه ما يحذف استخفافاً، لكثرته في كلامهم، كقولهم: ... سميتُك زيداً، وكنيتك أبا عبد الله، لأن هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم، فأستخفوها، فحذفوا حرف الجر).[259]ولا يحذف حرف الجر مع هذه الأفعال الاّ اذا كان في الفعل ما يدل عليه، ففي مثل: اخترت الرجال زيداً، فان لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً، فجاز حذف حرف الجر (من) لدلالة الفعل عليه، وعليه فقد ترتب على هذا الحذف شرطان: هما: ما يدل على الحرف المحذوف، وموضع الحذف، (فان نقص هذان الشرطان، أو أحدهما، لم يجّوز النحاة حذف حرف الجر أصلاً).[260] وما عد ذلك لم يجوز النحاة حذف حرف الجر من مفعوله الاّ في ضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر جرير:

تمرون الديارَ، ولم تعوجوا كلامكُمُ عليَّ إذنْ حرام[261]

يريد: على الديار، فحذف (على).

ويذهب الأخفش الصغير (315هـ) الى أبعد مما ذهب اليه النحاة، إذ جعل حذف حرف الجر، اذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف حذفاً قياسياً في كل فعل لازم، فقد أجاز الحذف في نحو: بريتُ القلمَ السكينَ، يريد: بالسكين، لأنّه قد تعيّن حرف الجر المحذوف وهو (الباء) وموضع الحذف، وهو السكين، ويُمنع هذا الحذف اذا ما اختّل الشرطان أو أحدهما، فقد منع الحذف في نحو: رغبتُ الأمرَ، لأنه لا يُعلم نوع الحرف، فقد يحتمل الكلام: رغبتُ في الأمر، أو عن الأمر.[262]

والصحيح عند النحاة عدم جواز ذلك، لأن ما ورد منه قليل، لا يسوّغ قياسية هذا الحذف، وإنما هو محصور في أفعال قليلة مسموعة.[263]

قولهم: (لاهِ أَبوك):ومن صور الحذف السماعي لحرف الجر قولهم: (لاهِ أَبوك) ولعلّ سيبويه كان أول من اشار الى هذا الحذف في هذا الموضع، ناسباً القول فيه الى الخليل، فقال: (وزعم الخليل أَنَّ قولهم: (لِأَبوك ... إنما هو على (لِله أبوك)، ولكنهم حذفوا الجار، والألف واللام، تخفيفاً على اللسان، ... يحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأَنَّهم الى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج)[264] ومن الشعر يستشهد النحاة لهذا الحذف بقول الشاعر ذي الاصبع العدواني:

لِاه ابنُ عمِّكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنّي، ولا أَنتَ ديَّاني فتخزوني[265]

واذا كان النحاة قد اتفقوا على أَنَّ في قول العرب: (لاهِ أبوك) حذفاً، علته التخفيف وكثرة الاستعمال، إلاَّ أَنهم قد اختلفوا في المحذوف من هذا الاسلوب فالمحذوف عند سيبويه: لام الجر، ولام التعريف، وبقيت اللام الأصلية، وهو ما يفهم من نصّ سيبويه المتقدم. والمحذوف عند المبرد هو لام التعريف، واللام الأصلية، والباقية هي لام

الجر، وكان أصلها مكسوراً، وإن فتحت لئلا ترجع الألف الى الياء، وحجة المبرد أَنَّ حرف الجر لا يجوز أَن يحذف، وهي عنده أولى بالبقاء في هذا الموضع، لأنها دخلت لمعنى، وفتحت لام الجر، لأنها في الأصل مفتوحة[266]، وهو بهذا يخالف مذهب جمهور النحاة[267]، منهم ابو علي الفارسي، الذي يرى أَنَّ حذف اللام الأصلية يؤدي بالمتكلّم الى الابتداء بالساكن، وقبله ذهب ابن الشجري، فأنكر أن تكون اللام في (لاهِ ابوك) هي لام الجر، وفتحت لمجاورتها الألف، والأصل عنده (لله) حذف لام الجر، واعمل محذوفاً، كما قيل: اللهِ لأفعلنّ.[268] وكما قالوا: (لاهِ أَبوك) تخفيفاً لكثرة استعماله، قالوا ايضاً (لَهْيَ أبوك) بدلاً من (للهِ أبوك)، مبنياً على الفتح بناء الظروف المبنيّة، لتضمنه معنى الحرفين المحذوفين: لام الجر، ولام التعريف، كما بني (أمسِ) و (الآنَ)، إذ قلبوا لام الكلمة الى موضع العين، وأبدلوا من الألف ياء، يقول الرضي: (وقريبٌ من الظروف المبنية قولهم: (لَهْيَ أبوك) أي: (للهِ أبوك)، لأن أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف، عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدّر لام التعريف).[269] ويرى الباحث في خلاف النحاة حول الحرف المحذوف في قولهم: (لاهِ أبوك) أَنَّ ما ذهب اليه سيبويه، ووافقه جمهور النحاة من أن المحذوف هو حرف الجر، وليس الألف الأصلية، هو الأرجح، إذ إِنَّ حذف حروف الجر من اللفظ اختصاراً واستخفافاً أَمرٌ سائغ في العربية، خاصة اذا كان في اللفظ ما يدل عليها (فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ، وتكون مرادةً في المحذوف منه)[270] وأمام كثير من شواهد حذف حروف الجر في الكلام العربي، وفي القرآن خاصة، تكون حجة عدم جواز حذف حرف الجر، التي قدّمها الفريق الآخر ضغينةً، والقول بحذف اللام الأصلية أَمراً غير مقبول. وبالكلام على الحذف في قولهم: (لاهِ أبوك) نكون قد أتينا على آخر ما في هذا البحث، الذي قدمنا فيه جهداً متواضعاً، نرجو أَن يكون نافعاً لمحبي العربية، والمتطلعين الى معرفة اسرارها، والوقوف على سر اعجازها وبلاغتها، إِنْ وفقنا فيه فذلك من توفيق الله ونعمه، وإن كانت الاخرى فحسبنا أَننا بذلنا ما في وسعنا من جهد، وأَخلصنا النيةَ في خدمة لغة كتاب الله العزيز، وآخر دعوانا أَن الحمدُ لله رب العالمين.

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة في دراسة واحدة من ابرز العلل في العربية، علة (كثرة الاستعمال) التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية والدلالية، من الحكمه أن نسجل النتائج الآتية.

اولاً: أن العرب أُمةٌ تميل الى الأيجاز، وتنأى عن الاكثار في الكلام، وكان الحذف في الحروف أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية، لأَنَّ الكلام، عندهم، اذا طال كان، الحذف أجمل.

ثانياً: أن اللغة العربية لغة حيّة، تنمو وتتطور بفعل الزمن، ومن أوجه نموّها أنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وكانت علة (كثرة الاستعمال) وراء الكثير من التطورات والتغييرات التي شهدتها الكثير من الألفاظ والأساليب، تيسيراً لنطقها.

ثالثاً: أظهر البحث أن علة (كثرة الاستعمال) كانت حاضرة في تفسير الكثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام، وكان أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، إِذْ إنها، كما يرى السيوطي، اعتمدت في كثير من أبواب النحو العربي.

رابعاً: أَنَّ احتفاء العرب بعلة (كثرة الاستعمال)كان كبيراً جداً. تمثل ذلك فيما احتلت من مساحات واسعة في مؤلفات النحو واللغة والصرف، وخاصة في (كتاب سيبويه)، الأمر الذي دفع صاحب الكتاب أن يقول: إنَّ ما حذف لكثرة الاستعمال كثير، وهو، عند ابن جني، أكثر من أن يذكر.

خامساً: أَنَّ علة (كثرة الاستعمال) علة قوية، امتدت في تعليل الكثير من الظواهر اللغوية، وقد بلغت من القوة ما جعل العرب يقدمونها على (القياس)، فاذا ما تعارض القياس، وكثرة الاستعمال، قدّم ما كثر استعماله، وإنْ كان شاذاً في القياس.

سادساً: أَنّ العرب في اعتمادهم علة (كثرة الاستعمال) في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، كانوا سبّاقين الى ادراك حقيقة علمية، مفادها أَن التراكيب اللغوية، مفردات وأساليب، حين يكثر استعمالها، ودورانها على ألسنة المتكلمين، تدخلها تغييرات، من حذفٍ، أو قلب، أو وقف، لتحقيق نوع من التسهيل والتخفيف في اللفظ.

سابعاً: أَنَّ الظاهرة التي أطلق عليها اللغويون المحدثون بـ: (قانون الاقتصاد اللغوي)، التي تعني: أَنَّ المفردة، والجملة، التي يكثر استعمالها ودورانها على الألسنه، تكون معروفه ومفهومه، الأمر الذي يدفع المتكلمين الى الاقتصاد في لفظها، كان العرب قد وضعوا لبنانها وأسسها في آعتمادهم علة (كثرة الاستعمال) في تحليل ظاهرة الحذف خاصة، وكان باب (الحروف) اوسع الأبواب التي شملها مثل هذا الحذف.

ثامناً: أظهر البحث أن كثيراً من العلماء كانوا حريصين على التأكيد على أَن ما يحصل من تغيير لكثرة الاستعمال، إنما هو مقصور على (السماع)، ولا ينبغي انسحابها على استعمالات اخرى؛ لأن للغتنا العربية ما يميّزها عن

اللغات الاخرى، وهي أنها لغة القرآن الكريم، كتاب العربية الكبير، وأَنَّ القياس على ما يحصل من تطور وتغيير لكثرة الاستعمال اللغوي قد يمسُّ اصولها الثابتة، وهذا واحد من العوامل التي كفل للعربية أن تبقى حية، وأَنْ يبقى القرآن الكريم اساس ديمومتها وحيويتها، وأن تبقى العربية الفصحى رمز وحدة هذه الأمة.

تاسعاً: استقرّ في ذهن الباحث أن ظاهرة الحذف لكثرة الاستعمال لم تكن محصورة في (باب الحروف) وإنْ كان حظه من الحذف أوسع ابواب الكلام، وأن جهداً كبيراً يجب أن يبذل في دراسة الحذف هذه في ابواب: الأفعال والاسماء، والحركات، وهو عازم على أن يبذل مثل هذا الجهد في بحث قادم، ان شاء الله، ومنه التوفيق.

الباحث

الهوامش:

1- ينظر: الخصائص: 1/80-83.
2- المقتضب: 1/602.
3- الخصائص: 1/86.
4- المثل السائر: 2/58-59.
5- المصدر نفسه: 2/61-62.
6- الحدود في النحو العربي: 40/42.
7- البرهان في علوم القرآن: 3/115.
8- الأشباه والنظائر في النحو: 1/22.
9- ينظر: المثل السائر: 2/61.
10- الخصائص: 2/360.
11- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 1/266.
12- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/130.
13- الكتاب: 4/11.
14- المصدر نفسه: 2/196.
15- شرح المفصل لابن يعيش: 1/165.
16- ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 322.
17- الخصائص: 1/125-126.
18- المصدر نفسه: 1/124.
19- شرح المفصل لابن يعيش: 5/57.
20- ينظر: المصدر نفسه: 5/300، والأشباه والنظائر في النحو: 1/266.
21- الخصائص: 1/49، وينظر: المدارس النحوية/ شوقي ضعيف: 137.
22- شرح المفصل: لابن يعيش: 4/344.
23- ينظر: همع الهوامع: 1/361.
24- ينظر: معاني النحو: 1/226-227.
25- الكتاب: 4/457.
26- المصدر نفسه: 3/302.
27- شرح المفصل: لابن يعيش: 3/187.
28- المصدر نفسه: 3/159.
29- المصدر نفسه: 1/165.
30- ينظر: الترادف في اللغة: 80-81.
31- دور الكلمة في اللغة: ستيفن اولمان: 109.
32- معاني القرآن/ للفراء: 2/8-9.
33- صبح الاعشى: 175.
34- أدب الكاتب: لابن قتيبة: 199-200.
35- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: م/71، 2/520.
36- أدب الكاتب لابن قتيبة: 184.
37- سر صناعة الأعراب: 2/185.
38- ينظر: همع الهوامع: 3/479.
39- المترجل/ لابن الخشاب: 104.
40- ينظر: اصول النحو العربي: 114.
41- الحروف والاصوات اللغوية في مباحث القدماء والمحديثين ، بحث للدكتور هادي نهر/مجلة آداب المستنصرية/ العدد/ 8/1984 / 207-208.
42- شرح المفصل/ لابن يعيش: 5/265.
43- ينظر: الاصوات اللغوية: 78.
44- ينظر: العين للخليل: 3/349 ، 4/17.
45- النشر في القراءات العشر: 1/428.
46- العين: 1/52.

47- المصدر نفسه: 4/302.
48- ينظر: في الاصوات اللغوية، دراسة في حروف المد: 71-72.
49- الكتاب: 3/544.
50- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 5/276.
51- ينظر: المصدر نفسه: 5/276.
52- ينظر: المصدر نفسه: 5/276.
53- المصدر نفسه: 5/276، وينظر: الكتاب: 1/266.
54- ارتشاف الضرب: 1/243.
55- الكتاب: 4/279.
56- المصدر نفسه: 4/279.
57- المصدر نفسه: 3/546.
58- ينظر: لسان العرب: (رأى)، 1093.
59- الكتاب: 3/546.
60- شرح المفصل/لابن يعيش: 5/270.
61- ينظر: المصدر نفسه: 5/270.
62- ينظر: شرح الشافية/ للرضي: 3/37.
63- ينظر: المصدر نفسه: 3/37.
64- ارتشاف الضرب: 5/2319.
65- ينظر: شرح التسهيل: 2/38.
66- شرح التسهيل: 2/382 ، وينظر: ارتشاف الضرب: 5/2319.
67- إعراب القرأن/للنحاس: 1/672.
68- ينظر: النحو الوافي: 3/324.
69- ينظر: الكتاب: 4/380، ومعاني القرآن للفراء: 312-322.
70- ينظر: سر صناعة الاعراب: 1/314.
71- الكتاب: 3/5.
72- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 5/38، وشرح التسهيل،لابن مالك:3/331.
73- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 1/350.
74- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/41.
75- ينظر: العين: 1/57.
76- الكتاب: 4/176، وينظر: سر صناعة الاعراب: 1/6.
77- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: د. مهدي المخزومي : 316.
78- الكتاب: 4/381.
79- ينظر: في الاصوات اللغوية، دراسة في حروف المد: 17-18.
80- ينظر: شرح الكافية للرضي: 3/133.
81- الكتاب: 4/339.
82- المصدر نفسه: 4/435-436.
83- ينظر: سر صناعة الاعراب: 1/21.
84- ينظر: شرح الكافية للرضي: 3/184.
85- شرح المفصل/لابن يعيش: 3/29.
86- ينظر: الخصائص: 3/35: ، وشرح الكافية للرضي: 4/24-25.
87- ينظر: العين: (هلم)، وشرح الكافية للرضي: 4/24-25 تذكرة النحاة:367.
88- الكتاب: 3/529.
89- الخصائص: 1/278.
90- ينظر: معاني القرآن/ للفراء: 1/23، والخصائص: 3/35، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/4-42، وخزانة الأدب: 6/295.
91- الخصائص: 3/35-36، وينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 4/4-42.
92- شرح الكافية للرضي: 3/184.
93- الكتاب: 4/405.
94- المقتضب: 2/227.
95- شرح المفصل/لابن يعيش: 2/406-407.
96- المصدر نفسه: 2/409.
97- ينظر: همع الهوامع: 3/421.
98- ينظر: شرح الأشموني: 4/18.
99- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 2/41.
100- ينظر: شرح الكافية/للرقضي:3/133.
101- ينظر: شرح الأشموني: 4/16.
102- شرح الكافية/للرضي: 3/133، وينظر: ارتشاف الضرب: 1/249.
103- ينظر: المصدر نفسه: 3/133، وشرح المفصل/لابن يعيش: 4/9.
104- ينظر: البحر المحيط: 7/216، وهمع الهوامع: 3/420.
105- ينظر: ارتشاف الضرب: 1/249، وتذكرة النحاة:718.

106- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 1/314، الأنصاف في مسائل الخلاف: م/45، 1/323.
107- رصف المباني/للمالقي: 179-180، وينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: م/37.
108- شرح المفصل/لابن يعيش: 2/367.
109- ينظر: في الاصوات اللغوية: 95.
110- سر صناعة الأعراب: 1/21.
111- الكتاب: 4/184.
112- المقتضب: 2/227.
113- الكتاب: 2/214.
114- ينظر: هامش السيرافي على كتاب سيبويه: 2/214.
115- شرح التسهيل: 3/262، وينظر: ارتشاف الضرب: 4/2207.
116- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 1/359.
117- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/349.
118- الكتاب: 2/209، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/104.
119- ارتشاف الضرب: 4/1853.
120- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 1/349.
121- الكتاب: 4/399.
122- ينظر: البحر المحيط: 1/121.
123- ينظر: إعراب النحاس: 1/202-203، والارتشاف: 1/113-114.
124- ينظر: العين: 1/58، والكتاب: 4/433.
125- شرح المفصل لابن يعيش: 5/335.
126- ينظر: المصدر نفسه: 2/347-348.
127- الكتاب: 2/196، وينظر ايضاً: اعراب النحاس: 5/73.
128- ينظر: شرح ابن عقيل: 1/298.
129- ينظر: المقتضب: 3/167.
130- ينظر: همع الهوامع: 1/388، المدارس النحوية/لشوقي ضيف: 325.
131- الخصائص: 1/89-90.
132- الكتاب: 4/184.
133- مجمع البيان للطبرسي: 4/551.
134- معاني النحو: 1/248.
135- ينظر: المصدر نفسه: 1/248-252.
136- الكتاب:4/184.
137- ينظر: الخصائص: 1/90، وارتشاف الضرب: 5/3412.
138- المنصف/لابن جني: 2/228.
139- ينظر: شرح التسهيل: 1/348، وارتشاف العرب: 5/4312.
140- ينظر: الخصائص: 1/90، سر صناعة الاعراب: 2/195 وشرح التسهيل: 1/348، وشرح الاشموني: 1/251.
141- شرح التسهيل: 1/348.
142- ينظر: الكتاب: 2/368-269.
143- ينظر: همع الهوامع: 1/64.
144- ينظر: مغني اللبيب: 1/380.
145- ينظر: المقتضب: 1/263.
146- ينظر: المصدر نفسه: 1/277، ومغني اللبيب: 2/244.
147- ينظر: معاني النحو: 1/73-75.
148- ينظر: الدراسات الصوتية في كتاب العين: 319-321.
149- الكتاب: 2/369.
150- المقتضب: 1/276.
151- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 2/348.
152- فقه اللغات الساميّة/لبروكلمان:79.
153- معاني النحو: 1/387.
154- المصدر نفسه: 1/387.
155- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 469،1/47.
156- الكتاب: 3/502-503، وينظر ايضاً: شرح جمل الزجاجي: 1/47، وشرح التسهيل: 3/69.
157- ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية: مقدمة الكتاب.
158- شرح الكافية/للرضي: 4/520، وينظر: ارتشاف الضرب: 2/67.
159- ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية: 10.
160- ينظر: المقتضب: 2/579.
161- الخصائص: 1/89-90.
162- الكتاب: 3/504.

163- المصدر نفسه: 3/504-505.
164- ينظر: المصدر نفسه: 3/506.
165- سر صناعة الأعراب: 2/182.
166- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 4/512.
167- شرح التسهيل: 3/251.
168- المقتضب: 2/579.
169- ينظر: معاني النحو: 1/94.
170- ينظر: اصلاح الخليل: 338.
171- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/2189.
172- ينظر: شر صناعة الأعراب: 2/185، والحلل في اصلاح الخلل: 338.
173- ينظر: الكتاب: 3/504، والحلل في اصلاح الخلل: 338.
174- المقتضب: 2/582.
175- شرح الكافية: للرضي: 4/521.
176- ينظر: المقتضب: 2/582، التيسر في القراءات السبع: 118 وشرح المفصل/لابن يعيش: 1/334.
177- ينظر المقتضب: 2/579، وسر صناعة الاعراب: 2/187.
178- سر صناعة الأعراب: 2/18.
179- ينظر: أمالي ابن الحاجب: 2/741.
180- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/333.
181- ينظر: سر صناعة الأعراب: 2/184.
182- المصر نفسه: 2/182.
183- سر صناعة الأعراب: 2/184.
184- ينظر: العين: 4/26، شرح جمل الزجاجي: 2/113، إرتشاف الضرب: 5/2227.
185- الكتاب: 2/239.
186- شرح جمل الزجاجي: 2/113، وينظر: ارتشاف الضرب: 5/227.
187- ينظر: المصدر نفسه: 2/113.
188- ينظر: شرح الأشموني: 3/62.
189- الكتاب: 2/239.
190- شرح جمل الزجاجي: 2/113.
191- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/347.
192- العلل في النحو: 209.
193- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 1/374.
194- الكتاب: 2/256.
195- شرح جمل الزجاجي: 2/113.
196- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/374.
197- ينظر: المصدر نفسه: 1/380.
198- الكتاب: 2/240.
199- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: م/48، 1/347، وارتشاف الضرب:5/2227.
200- الكتاب: 2/269.
201- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 1/380.
202- ينظر: المصدر نفسه: 1/380-381.
203- ينظر: العلل في النحو: 209، وشرح المفصل/لابن يعيش: 1/386.
204- هامش كتاب سيبويه: 2/256.
205- ينظر: العلل في النحو: 210.
206- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/376-377، وينظر شرح التسهيل:3/280.
207- ينظر: المصدر نفسه: 1/377.
208- ينظر: شرح الأشموني: 3/64.
209- ينظر: الكتاب: 2/244.
210- ينظر:إرتشاف الضرب: 5/2236.
211- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 1/379.
212- الكتاب: 2/239.
213- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 2/104، وشرح الأشموني: 2/469.
214- ينظر: إرتشاف الضرب: 5/2239.
215- شرح التسهيل: 3/285.
216- ينظر: صناعة الأعراب: 1/271.
217- شرح المفصل/لابن يعيش: 4/516.
218- الكتاب: 2/196.
219- المصدر نفسه: 2/163.
220- المصدر نفسه: 3/128.
221- المصر نفسه: 3/154.

222- ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام/شرح التبريزي: 1/75.
223- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 2/73.
224- ارتشاف الضرب: 4/2089، وينظر: شرح التسهيل: 2/80.
225- ينظر: شرح ابن عقيل: 1/538.
226- ينظر: المقتضب: 2/35-37، شرح جمل الزجاجي: /304-305.
227- ينظر: الكتاب: 3/127-28، ومعاني القرآن/للفراء: 1/148 والمقتضب: 2/342.
228- الكتاب: 3/126-127.
229- المصدر نفسه: 3/127.
230- معاني القرآن/للفراء: 1/58، 148.
231- المصدر نفسه: 1/148.
232- ينظر: الكتاب: 3/29.
233- الروض الأنف للسهيلي: 3/231.
234- ينظر: النحو الوافي: 2/136.
235- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 2/273.
236- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 1/426-427، شرح جمل الزجاجي: 1/327 وارتشاف الضرب: 3/1430.
237- شرح جمل الزجاجي: 1/328.
238- الكتاب:4/10.
239- معاني القرآن/للفراء: 3/243، وينظر: تفسير القرطبي: 19/142.
240- شرح الكافية/للرضي: 2/15.
241- ينظر: شرح التسهيل:2/81، وارتشاف الضرب: 4/2089.
242- الفوائد الضيائية: 1/270.
243- شرح الكافية/للرضي: 2/15.
244- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش:1/47، وشرح جمل الزجاجي: 1/328 وارتشاف الضرب: 3/1436.
245- ارتشاف الضرب: 3/1436.
246- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/328، وارتشاف الضرب: 3/1435.
247- شرح المفصل/لابن يعيش: 1/427.
248- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/328.
249- ينظر: شرح الكافية/للرضي: 2/15.
250- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/329.
251- نظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 4/296.
252- النحو الوفي: 2/131.
253- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/305.
254- ينظر: المصدر نفسه: 1/305.
255- ينظر: المصدر نفسه: 1/306، وشرح المفصل/لابن يعيش: 4/296 وخزانة الادب: 27/672.
256- خزانة الادب: 7/672.
257- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/305.
258- العلل في النحو: 185.
259- المصدر نفسه: 185.
260- شرح جمل الزجاجي: 1/306.
261- ينظر: لمصر نفسه: 1/306، وضرائر الشعر/لابن عصفور: 145-146 وخزانة الادب/3/761.
262- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/307، وشرح الكافية/للرضي: 2/273.
263- ينظر: المصدران السابقان.
264- الكتاب: 2/162-16، وينظر منه: 2/115، 3/127-128.
265- ينظر: شرح المفصل:/لابن يعش: 5/261، وشرح الكافية/للرضي: 3/313.
266- ينظر: هامش السيرافي على كتاب سيبويه: 2/115.
267- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 5/261، ارتشاف الضرب: 4/1763 وخزانة الادب: 3/222.
268- ينظر: خزانة الأدب: 3/222.
269- شرح الكافية/ للرضي: 3/313، وينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: 5/261 وارتشاف الضرب: 4/1761 وخزانة الأدب: 3/222.
270- شرح المفصل/لابن يعيش: 4/516.

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1382هـ-1962م.
- إرتشاف الضَرَب من لسان العرب: أبو حّيان الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي/ القاهرة/ 1418هـ-1998م.

- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل عبد الرحمان الكمال ابو بكر جلال الين السيوطي (ت 911هـ) تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية/القاهرة، 1395هـ-1975م، شركة الطباعة الفنية.
- الأصوات اللغوية: الدكتور ابراهيم أنيس، ط4، مكتبة الانجلو المصرية، 1979م.
- اصول النحو العربي: الدكتور محمد خير حلواني، جامعة تشرين، 1979م، اللاذقية، سوريا.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت 338هـ) تح: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني/بغداد، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الاسلامي (د.ت).
- أمالي ابن الحاجب: ابو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل/ بيروت، ودار عمّار/ عمّان، 1989م.
- الأنصاف في مسائل الخلاف: الشيخ الأمام كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل/1982م.
- البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745هـ) ط2/1398هـ-1978م، دار الفكر للطباعة والنشر.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ) تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1958م.
- تذكرة النحاة: أثير الدين ابو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة/1986م.
- الترادف في اللغة: حاكم مالك لعيبي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، 140هـ-1980م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت 444هـ)، عني بتصحيحيه، أوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة: 1930م. أعادت صبغة مكتبة المثنى/بغداد.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 670هـ)، ط3، دار الكاتب العربي، 1383هـ، 1967م.
- الحدود في النحو العربي: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تح: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، وزارة الثقافة والاعلام، دار الجمهورية/ بغداد 1399هـ-1969م.
- الحروف والأصوات اللغوية في مباحث القدماء والمحدثين: الدكتور هادي نهر، بحث في مجلة، آداب المستنصرية، العدد الثامن، 1984، ص208-212.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الحمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر 1980م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) مطبعة بولاق، 1299هـ.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي/بيروت/لبنان، 1371هـ-1952م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، 960م.
- دراسة الصوت اللغوي: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
- الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء على اللغة الحديث: موقف عليوي خضير، رسالة ماجستير، على الآلة الطابعة، المستنصرية/الآداب، 1985م.
- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، تعريب الدكتور كمال محمد بشر، ط4، القاهرة،1975م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام: شرح العلامة التبريزي (ت 502هـ)، مكتبة النوري/دمشق/(د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، (ت 702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1395هـ-1975م.
- الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن السهيلي (ت 581هـ) تح: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، 1970م.
- سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، ط1، 1421هـ، 2000م، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: قدم له ووضع فهارسه: حسن محمد، اشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، 1419هـ-1998م، الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، 1964، مطبعة السعادة/مصر.
- شرح المفصل للزمخشري: موقف الدين ابو البقاء يعيش بن علي يعيش الموصلي (ت 643هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، ط1، 1422هـ-201م، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- صبح الاعشى في صناعة الانشا: أحمد بن علي القلقشندي (ت 821هـ) شرحه وعلق عليه: محمد حسن شمس الدين، دار الكتب للطباعة والنشر، بيروت/لبنان.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ) تح: السيد ابراهيم محمد، ط2، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1402هـ-1982م.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية: الدكتور عوض المرسي جهادي، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1403هـ-1982م.
- العلل في النحو: ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت 381هـ) تح: مها مازن مبارك، ط1، 1421هـ-2000م، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان.
- العين: ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور ابراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م.
- فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ-1977م.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1403هـ-1983م.
- في الاصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: الدكتور غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الشؤون الثقافية والنشر: 1984م.
- كتاب سيبويه: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي/ القاهرة/1988م.

- لسان العرب: العلامة ابن منظور (ت 711هـ)، قدّم له: العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، اعداد وتصنيف: يوسف خياط ونديم مرعشلي دار لسان العرب/ بيروت/ لبنان.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين نصر الله بن الأثير (ت 637هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمّد محمّد عويضة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان/1989م.
- مجمع البيان في تفسير القرإن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان/1379هـ.
- المدارس النحوية/شوقي ضيف، دار المعارف/ القاهرة/1976م.
- المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت 567هـ)، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، 1392هـ-1972م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، عالم الكتب / بيروت/ لبنان، (د.ت).
- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1987م.
- المقتصب: ابو العباس محمد بن زيد المبرد (ت 285هـ)، تح: حسن محمد، ومراجعة الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية/بيروت/لبنان/1999م.
- المنصف: شرح الأمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للامام أبي عثمان المازني البصري، تح: ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، شركة مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة/1954م.
- النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهي0. بابن الجزري (ت 833هـ) مراجعة: على محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر.
- همع الهوامع في شرح جمل الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) تح: أحمد شمس الدين، ط1، منشورات دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/1989م.